التدقيق الإلكتروني وأثره على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن

(دراسة ميدانية)

The Electronic Audit and its Impact on the Audit Quality

At Audit Firms in Jordan

(Field Study)

إعداد

أحمد زهير محمد مرعي

الرقم الجامعي (20129012)

إشراف

الدكتور: "محمد نور" حسن الصمادي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة

كلية الدراسات العليا

جامعة الزرقاء

الزرقاء – الأردن

الفصل الدراسي الأول كانون ثاني، 2015/2014 م



(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

(سورة التوبة : 105)

جامعة الزرقاء

نموذج التفويض

أنا أحمد زهير محمد مرعي، أفوض جامعة الزرقاء بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص، عند طلبهم، حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع : 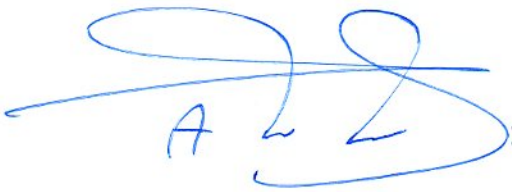

التاريخ : 2015/1/14

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان (التدقيق الإلكتروني وأثره على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن (دراسة ميدانية)) وأجيزت بتاريخ 2015/01/14

أعضاء لجنة المناقشـــة	التوقيـــــع
الدكتور "محمد نور" حسن الصمادي، مشرفاً وعضواً دكتور مساعد - جامعة الزرقاء	.....
الدكتور علي عبدالقادر الذنيبات رئيساً وعضواً أستاذ دكتور - جامعة الزرقاء	.....
الدكتور حسام الدين مصطفى الخدّاش عضواً خارجياً أستاذ دكتور - الجامعة الهاشمية	.....

الإهداء

إلى من ألبسني رداء المسؤولية ..... ومنحني الثقة بالنفس
إلى من وهبني قلما أكتب به لي أوراق الحياة لأصنع جيلا للمستقبل.
إلى والدي العزيز.....

يا فرحةَ القلب، يا قرّة العين بأيّ حرف أكتب بهجتي وأنا الذي نعمت بدفئك وحنانك وتفيأت ظلالك الوارفة وقطفت من جنائنك أزاهيري.
إلى إمي الحبيبة .....

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي، والداعين لي بالخير والتوفيق أحب الأشخاص إلى قلبي.
إلى إخوتي الأعزاء.....

إلى من تعلمت منهم الصداقة والإخلاص
إلى جميع الأحبة والأصدقاء.....

إلى من أعتز بنسبي إليها
أمتي الإسلامية.....

شكر وتقدير

الحمد لله ذي المن والفضل والإحسان، حمداً يليق بجلاله وعظمته. وصَلِّ اللهم على خاتم الرسل، من لا نبي بعده، صلاةً تقضي لنا بها الحاجات، وترفعنا بها أعلى الدرجات، و تبلّغنا بها أقصى الغايات من جميع الخيرات، في الحياة وبعد الممات. ولله الشكر أولاً وأخيراً، على حسن توفيقه، وكريم عونه، وعلى ما منَّ وفتح به عليَّ من إنجاز لهذه الرسالة، بعد أن يسّر العسير، وذلّل الصعب، وفرَّج الهم، وعلى تفضُّله عليَّ بوالدَين كريمين شقّا لي طريق العلم، وكانا خير سند لي طيلة حياتي الدراسية من تشجيع ودعاء وصبر وعطاء والدي العزيز، أحمد الله على أنك من رسخ بأعماق ذاتي التي هي زادي الأمثل لأكمل بها مسيرة قافلتي رأساً شامخاً أعتز بأني ممن تربى على يديك. وأشكر أمي ذات القلب الحنون التي دعمتني بدعواتها الصادقة وخفّفت عني الجهد والتعب جعل الله ما قاما به في ميزان حسناتهما وأمدَّ في عمرهما على عمل صالح، وأعانني على برهما.

كما أَدِينُ بعظيم الفضل والشكر والعرفان بعد الله سبحانه وتعالى في إنجاز هذا البحث وإخراجه بالصورة المرجوة؛ إلى المشرف على الرسالة: الدكتور/ "محمد نور" حسن الصمادي. الذي منحني الكثير من وقته، وجهده، وتوجيهاته، وإرشاداته، وآرائه القيمة. ومدَّ يد العون لي دون ضجر للسير قدماً بالدراسة نحو الأفضل سائلاً المولى القدير أن يجزيه عني خير الجزاء ويثيبه الأجر إن شاء الله.

ولا يفوتني في هذه العجالة تسجيل شكري إلى كافة الأساتذة الكرام من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الزرقاء بكل ما قدموه لي طوال الفترة الدراسية. وأتوجه لكل من مد لي يد العون، ممن لم تسعفني الذاكرة بذكرهم بالشكر، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وختاماً أسال الله العلي القدير أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن يجعله علماً نافعاً، ويسهّل لي به طريقاً إلى الجنة.

الباحث

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
آية قرآنية	ب
نموذج التفويض	ج
قرار لجنة المناقشة	د
الإهداء	هـ
شكر وتقدير	و
فهرس المحتويات	ز
قائمة الجداول	ي
قائمة الأشكال والصور	ل
قائمة الملاحق	ل
ملخص الدراسة	م
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
(1-1) المقدمة	1
(1-2) مشكلة الدراسة	2
(1-3) فرضيات الدراسة	3
(1-4) أهمية الدراسة	4
(1-5) أهداف الدراسة	4
(1-6) حدود الدراسة	5
(1-7) متغيرات الدراسة	5
(1-8) نموذج الدراسة	6
(1-9) التعريفات الإجرائية	7
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
المبحث الأول: الإطار النظري	
(2-1-1) تمهيد	9
(2-1-2) مفهوم التدقيق	9
(2-1-3) الأركان الاساسية لعميلة التدقيق	10

الموضوع	الصفحة
(2-1-4) التدقيق وتكنلوجيا المعلومات	10
(2-1-5) مفهوم التدقيق الإلكتروني	11
(2-1-6) تاريخ تدقيق تكنولوجيا المعلومات	11
(2-1-7) مداخل التدقيق الإلكتروني	12
(2-1-8) أثر التدقيق الإلكتروني على عناصر النظام المحاسبي	14
(2-1-9) معالجة العمليات في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني	15
(2-1-10) التدقيق الإلكتروني للبيانات والتدقيق الخارجي	17
(2-1-11) مخاطر التدقيق في بيئة التدقيق الإلكتروني	20
(2-1-12) جودة التدقيق	23
(2-1-13) العوامل المؤثرة في جودة التدقيق	24
(2-1-14) عناصر جودة الأدلة في التدقيق	25
(2-1-15) أهمية جودة التدقيق	26
(2-1-16) إطار جودة التدقيق	27
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	
(2-2-1) الدراسات العربية	31
(2-2-2) الدراسات الأجنبية	36
(2-2-3) ما يميز هذه الدراسة	40
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	
(3-1) المقدمة	42
(3-2) منهجية الدراسة ومصادر جمع البيانات	42
(3-3) مجتمع الدراسة وعينتها	42
(3-4) أداة الدراسة	46
(3-5) صدق أداة الدراسة	48

(3-6) ثبات أداة الدراسة	49
(3-7) إجراءات الدراسة	50
(3-8) الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	51
الفصل الرابع: تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات	
(4-1) المقدمة	53
(4-2) تحليل فقرات الدراسة	53
(4-3) إختبار فرضيات الدراسة	67
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
(5-1) المقدمة	76
(5-2) النتائج	76
(5-3) التوصيات	77
المراجع	
المراجع العربية	78
المراجع الأجنبية	81
المواقع الإلكترونية	83
الملاحق	
إستبانة الدراسة	85
طلب تحكيم الاستبانة	93
أسماء محكمي الاستبانة	94
نتائج التحليل كما استخرجت من الحاسوب	95
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	101

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل	43
2	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	43
3	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	44
4	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	45
5	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	45
6	توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية	46
7	مقياس درجة الأهمية	48
8	معاملات الارتباط بين كل قسم والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة	49
9	معامل كرونباخ ألفا (Cronbch Alpha) لقياس ثبات الاستبانة	50
10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأهمية الفقرة استخدام المدققين للتدقيق الإلكتروني لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن	54
11	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأهمية الفقرة لأثر تطبيق التدقيق الإلكتروني على تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن	57
12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأهمية الفقرة لأثر تطبيق التدقيق الإلكتروني على تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن	59
13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأهمية الفقرة لأثر تطبيق التدقيق الإلكتروني على حجيّة الوثائق الإلكترونية كأدلة في الإثبات لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن	61
14	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأهمية الفقرة لأثر تطبيق التدقيق الإلكتروني في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن	63

15	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية النسبية لأثر تطبيق التدقيق الإلكتروني على جودة التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن	66
16	اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)	67
17	نتائج اختبار(One sample t- test) لتطبيق التدقيق الالكتروني على جودة التدقيق	68
18	نتائج اختبار(One sample t- test) لتطبيق التدقيق الالكتروني على تقليل الوقت اللازم لإتمام عملية التدقيق	69
19	نتائج اختبار(One sample t- test) لتطبيق التدقيق الالكتروني على تقليل التكاليف اللازم لإتمام عملية التدقيق	70
20	نتائج اختبار(One sample t- test) لتطبيق التدقيق الالكتروني على حجية الوثائق الالكترونية في الإثبات	71
21	نتائج اختبار(One sample t- test) لتطبيق التدقيق الالكتروني على خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية	72
22	المتغيرات التابعة مرتبة تنازليا حسب مقدار تأثرها بمتغير تطبيق التدقيق الالكتروني على جودة التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن من وجهه نظر المدققين الخارجين	73
23	ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة	74

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	نموذج الدراسة	6
2	إطار جودة التدقيق	28

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
1	استبانة الدراسة	85
2	طلب تحكيم الاستبانة	93
3	أسماء محكمي الاستبانة	94
4	نتائج التحليل كما استخرجت من الحاسوب	95

التدقيق الإلكتروني وأثره على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن

دراسة ميدانية

إعداد
أحمد زهير محمد مرعي
إشرف
الدكتور "محمد نور" حسن الصمادي

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق التدقيق الإلكتروني، على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن. ولتحقيق هذا الهدف اتّبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته طبيعة الدراسة، حيث تم تصميم استبانه كأداة لجمع البيانات، وتم توزيع (140) استبانه، استرجع منها (108) استبانه. و خضعت للتحليل (92) استبانه، بما يشكل ما نسبته (85%) من الاستبانات المسترجعة، واستخدم الباحث بعض الأساليب الإحصائية الملائمة مثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وإختبار **T**.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن استخدام التدقيق الإلكتروني له أثر على جودة عملية التدقيق، لما يمتاز بها من دقة في إخراج البيانات وتبويبها، ويمارس المدققو عملية التدقيق الإلكتروني بكل فاعلية؛ لأنهم يدركون أن التدقيق الإلكتروني يحتوى على كثير من المزايا والتي يمكن من خلالها ضبط جودة التدقيق الخارجي. كما أظهرت نتائج الدراسة أن مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن، يقومون بتطبيق التدقيق الإلكتروني بدرجة مرتفعة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: استمرار مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن، باستخدام التدقيق الإلكتروني، والعمل على تطوير أساليب تطبيقها، وإعادة النظر في الطرق التقليدية للتدقيق الخارجي بما يواكب التطور التكنولوجي.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

(1-1) المقدمة

(1-2) مشكلة الدراسة

(1-3) فرضيات الدراسة

(1-4) أهمية الدراسة

(1-5) أهداف الدراسة

(1-6) حدود الدراسة

(1-7) متغيرات الدراسة

(1-8) نموذج الدراسة

(1-9) التعريفات الإجرائية

(1-1) المقدمة

تعتبر تكنولوجيا المعلومات المحور الحاسم والمهم في بناء المؤسسات وخدمة الزبائن والمنافسة في سوق الأعمال، وتساعد تكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات وتحسين الإنتاجية لدى منظمات الأعمال، و كذلك في معالجة البيانات والظواهرالاقتصادية، وقد أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأنظمة المالية والمحاسبية بشكل كبير؛ من حيث تطوير عملية ضبط الرقابة الداخلية في منشآت الأعمال، الأمرالذي ترتب عليه إلزامية دخول تكنولوجيا المعلومات في أداء أعمال التدقيق وظهر ما يسمى بالتدقيق الإلكتروني.

ولذلك ظهر حديثا اهتمام واسع من قبل العديد من الشركات، باستخدام تكنولوجيا المعلومات؛ لمعالجة بياناتها بشكل إلكتروني، وذلك من أجل تسيير أعمالها، وتصنيع منتجاتها، وتقديم خدماتها والمشاركة في تبادل المعرفة.

في الوقت نفسه شهدت عملية التدقيق استجابات متزايدة؛ لمواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات لدى تلك المنشآت والشركات؛ ونتيجة لذلك ظهر ما يسمى بتدقيق الأنظمة المحوسبة أو تدقيق الحاسوب (Computerized auditing).

وفيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، والذي يطلق عليه Audit Automation اوE-Auditing فكان أقل تطورًا، إلا أن الاهتمام به ازداد خلال العقدين المنصرمين(الذنيبات، 2003).

والأردن كغيره من بلدان العالم يتأثر بالتطور التكنولوجي في العالم، وعلى الرغم من اختلاف درجة هذا التطور نسبيا، إلا أنه يلاحظ وبشكل عام أن أغلب مكاتب التدقيق تستخدم تكنولوجيا حاسوبية في تنفيذ أعمال التدقيق والخدمات الإضافية التي تقدمها إلى الشركات والمؤسسات، التي تتعامل معها والأمور المالية والإدارية بالإضافة إلى العمليات التشغيلية (السعدي، 2010).

ونتيجة لذلك أصبح هناك تساؤل حول مدى جدوى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، هذا من جانب، ومن جانب آخر جاء التساؤل حول طبيعة تدقيق؛ الأنظمة المحوسبة، وجاءت هذه الدراسة للبحث في جدوى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق أوما يعرف بالتدقيق الإلكتروني؛ وأثر ذلك على أهم أعمال التدقيق؛ وهو جودة التدقيق. وفي سياق ذلك تبحث

في مدى استخدام التدقيق الإلكتروني وأثرة على جودة التدقيق بأبعادها (وقت العمل، تكاليف عملية التدقيق، حجية الوثائق الإلكترونية كأدلة في الإثبات، والحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية) لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن .

(1-2) مشكلة الدراسة

تقوم بعض مكاتب وشركات التدقيق في المملكة الأردنية الهاشمية بالإعتماد على الأدوات التكنولوجية والمعتمدة على الحاسوب، في إجراء عمليات التدقيق التي يقومون بها، ولكن التساؤل الذي يثار هو مدى اعتماد المدقق على التطور التكنولوجي الهائل الذي حدث في الخدمات الإلكترونية والتي يمكن أن تساعد المدقق في أداءِ عملِهِ؟ وما هو أثر أستخدام مثل هذا المستوى المتقدم من التكنولوجيا في تحسين أو تطوير عملية التدقيق؟ وكذلك مدى إمكانية الاعتماد على مخرجات هذه الأنظمة كأدلة يستخدمها المدقق للوصول إلى حكمه المهني في عدالة القوائم المالية؟ . وبناءً عليه فإنّ مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة على الأسئلة الرئيسة التالية:

1. ما هو أثر تطبيق التدقيق الإلكتروني على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن؟

وينبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

أ- ما هو أثر تطبيق التدقيق الالكتروني على تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن؟

ب- ما هو أثر تطبيق التدقيق الالكتروني على تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن؟

ج– ما هو أثر تطبيق التدقيق الالكتروني على حجية الوثائق الإلكترونية كأدلة في إثبات لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن ؟

د– ما هو أثر تطبيق التدقيق الإلكتروني في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات، والقوائم المالية، من الانحرافات المادية لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن ؟

(1-3) فرضيات الدراسة

لقد تم بناء فرضيات الدراسة اعتمادًا على مشكلة الدراسة وعناصرها المختلفة، حيث إن فرضيات الدراسة تعد إجابات آنية للظاهرة المدروسة، وحلولاً متوقعة للمشكلة موضوع الدراسة. وسيتضح من خلال الدراسة الميدانية إمكانية رفضها أو قبولها.

هذا وتنطلق هذه الدراسة في بناء فرضياتها من خلال التحليل والكشف عن علاقات التأثير بين المتغير المستقل (التدقيق الإلكتروني) من جهة، وبين المتغير التابع (جودة التدقيق)؛ معبرًا عنه بمجموعة من المتغيرات الفرعية (وقت العمل، تكاليف عملية التدقيق، حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الاثبات، والحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية)، وبناء على ما سبق يوجد لهذه الدراسة فرضية رئيسة واحدة ويشتق منها فرضيات فرعية للوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة.

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التدقيق الإلكتروني على جودة التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن.

ويشتق من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التدقيق الإلكتروني في تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التدقيق الإلكتروني في تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التدقيق الإلكتروني في حجيّة الوثائق الإلكترونية كأدلة في الإثبات لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن.

الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التدقيق الإلكتروني في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن.

(1-4) أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة التي تناولت أساليب تكنولوجيا المعلومات (التدقيق الإلكتروني)، وربطها بجودة التدقيق؛ (وقت العمل، تكاليف عملية التدقيق، حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات، والحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية) لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن.

حيث تعتبر مهنة تدقيق الحسابات، من المهن الهامة التي تسعى إلى تقديم خدماتها لأطراف عديدة مثل؛ المساهمين والمستثمرين والدائنين والدوائر الضريبية والتجمعات النقابية وغيرها من المستفيدين، ومن أجل الارتقاء بالمهنة فإنّه من الأهمية بمكان لمهنة تدقيق الحسابات؛ لمواكبة بيئة تكنولوجيا التدقيق الإلكتروني، وآليات إعداد التقرير الإلكتروني والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة، للنهوض بمهنة تدقيق الحسابات، بحيث يتوقع أن تنعكس نتائج هذه الدراسة على مختلف الفئات المسفيدة من عملية إنجاز تقرير مدقق الحسابات؛ وذلك من حيث مواكبة التطورات في مجال تكنولوجيا التدقيق الإلكتروني.

(1-5) أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير تطبيق التدقيق الإلكتروني، على جودة التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن من خلال:

1. التعرف إلى مدى استخدام أجهزة وبرمجيات التدقيق الإلكتروني، في مكاتب وشركات تدقيق الحسابات العاملة في الأردن.
2. تحليل أثر استخدام أساليب التدقيق الإلكتروني، على جودة التدقيق في مكاتب وشركات تدقيق الحسابات العاملة في الأردن، من وجهة نظر مدققي الحسابات.

(1-6) حدود الدراسة

- **حدود مكانية:** تم توزيع الاستبانة على جميع شركات ومكاتب التدقيق الأردنية، حيث بلغت 140 استبانة، استرجع الباحث منها 108 استبانة فقط، وقد كان صالحاً للتحليل فقط 92 إستبانة؛ بسبب وجود 16 إستبانة غير صالحة للتحليل؛ لعدم حصول العاملين على رخصة مزاولة مهنية.
- **حدود زمانية:** تم إنجاز وتنفيذ متطلبات الدراسة مدار البحث، وجمع البيانات المطلوبة، واستخلاص النتائج والتوصيات؛ في الفترة الواقعة ما بين بداية شهر أيار وحتى بداية شهر تشرين الثاني لعام 2014.

(1-7) متغيرات الدراسة

تم توصيف متغيرات الدراسة وتحديدها، والتي اشتملت على نوعين من المتغيرات، هما:

المتغيرات المستقلة: وتنحصرُ في متغير واحد، هو استخدام التدقيق الإلكتروني، وهو أثر استخدام التدقيق الالكتروني على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن.

المتغير التابع: وهو متغير واحد جودة التدقيق، وقد تم وضع أربعة أبعاد له على النحو التالي:

- ساعات العمل.
- تكاليف عملية التدقيق.
- حجية الوثائق الإلكترونية كأدلة في الإثبات.
- الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية.

(1-8) نموذج الدراسة

قام الباحث بتصميم وتطوير نموذج خاص بالدراسة، ويوضح الشكل رقم (1) طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة.

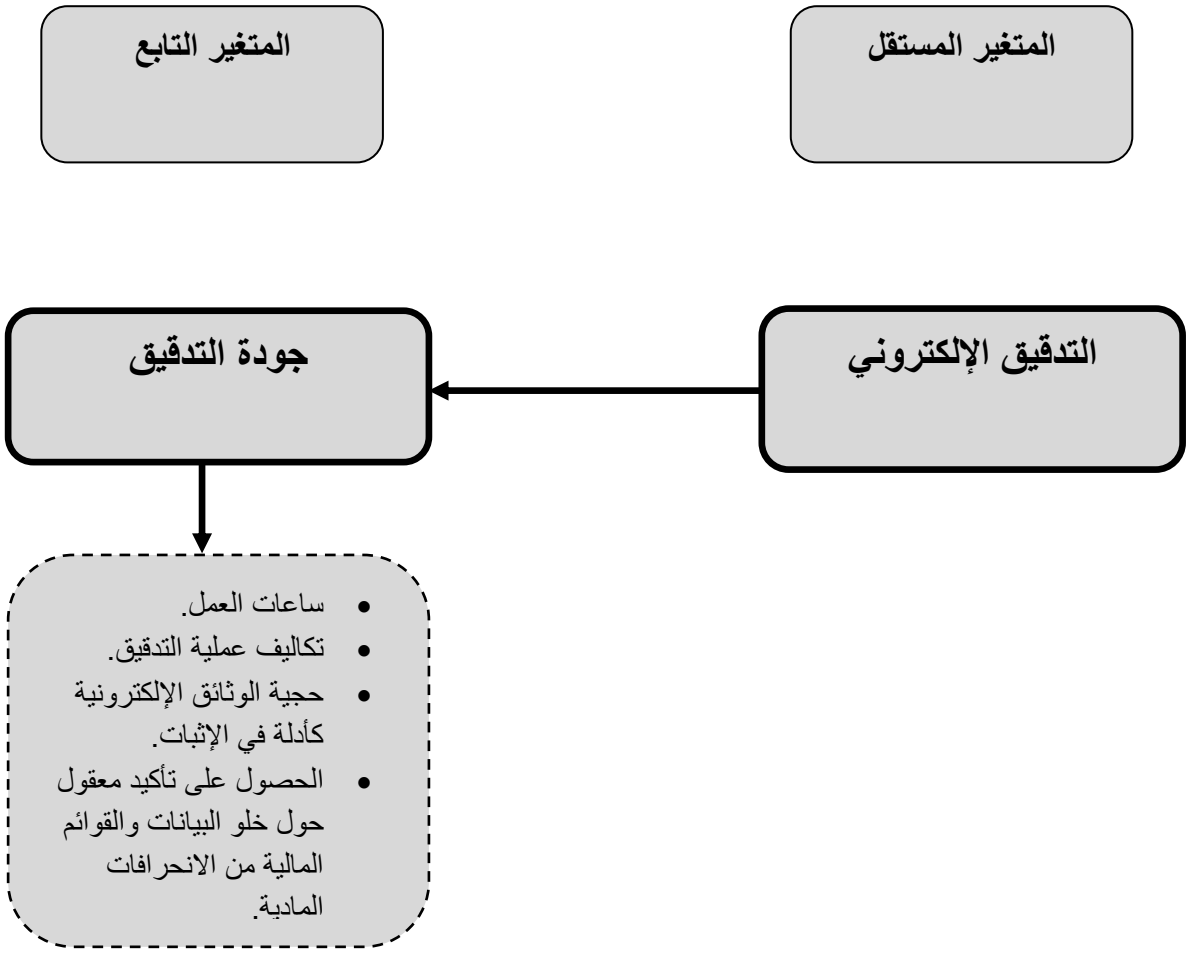

شكل رقم (1) طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة

المصدر: نموذج من إعداد الباحث

(1-9) التعريفات الإجرائية

التدقيق:

"هي عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة تتعلق بتأكيدات الإدارة الخاصة بالبيانات المالية، وتقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية؛ من أجل التحقق من مدى مطابقة التأكيدات للمعايير المحددة ثم توصيل النتائج للأطراف ذات العلاقة " (الذنيبات، 2015).

التدقيق الإلكتروني:

هوإستخدام أجهزة الحاسوب؛ لإدخال المعلومات، والتعامل مع أنظمة المعلومات في المنظمات والشركات المختلفة، على نحو يمكن هذه الشركات من الحصول على البيانات، وحفظها وتحويلها بمساعدة أجهزة الحاسوب (Dalci & Tanis, 2009, p.89).

كما عرف التدقيق الإلكتروني بأنه عملية جمع وتقويم لتحديد ما إذا كان استخدام الكمبيوتر يسهم في حماية أصول المنشأة ويؤكد سلامة بياناتها، ويحقق أهدافها بفعالية، ويستخدم مواردها بكفاءة (جمعة، 2009).

كما عرف التدقيق الإلكتروني بأنه عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق (السعدي، 2010)

التدقيق الداخلي الإلكتروني :

عمليات جمع وتقييم الأدلة لنظام المعلومات، والممارسات، والعمليات، حيث يتم تقييم الأدلة؛ لتأكيد فهمنا حول نظام المعلومات الخاصَ بالمنظمة؛ من جهة محافظة على الأصول، وتأكيده لسلامة البيانات باستخدام البنية التحتية الإلكترونية. (Sarens, 2009).

جودة التدقيق:

هي قدرة المراجع، على اكتشاف المخالفات المالية في تطبيق النظام المحاسبي للعميل، والقدرة على تسجيل تلك المخالفات في التقرير، وتعتبر عملية جودة تدقيق الحسابات عملية مستمرة، وتعتبر إحدى القضايا الهامة المعروضة على الصعيدين الأكاديمي والتطبيقي (الهنيني،2011)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

(2-1-1) تمهيد

(2-1-2) مفهوم التدقيق

(2-1-3) الأركان الأساسية لعملية التدقيق

(2-1-4) التدقيق وتكنولوجيا المعلومات

(2-1-5) مفهوم التدقيق الإلكتروني

(2-1-6) تاريخ تدقيق تكنولوجيا المعلومات.

(2-1-7) مداخل التدقيق الإلكتروني

(2-1-8) أثر التدقيق الإلكتروني على عناصر النظام المحاسبي

(2-1-9) معالجة العمليات في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

(2-1-10) التدقيق الإلكتروني للبيانات والتدقيق الخارجي

(2-1-11) مخاطر التدقيق في بيئة التدقيق الإلكتروني

(2-1-12) جودة التدقيق

(2-1-13) العوامل المؤثرة في جودة التدقيق.

(2-1-14) عناصر جودة الأدلة في التدقيق

(2-1-15) أهمية جودة التدقيق

(2-1-16) إطار جودة التدقيق

المبحث الاول: الإطار النظري

(2-1-1) تمهيد

تعد أنظمة التدقيق الإلكتروني في إطار تقنية المعلومات؛ ضرورة مُلحّة في ظل التطور الكبير في التقنيات والبرمجيات الحديثة، والتي أدت إلى اختلاف أساليب والتدقيق، في تقييم المخاطر واستخدام أدوات وإجراءات البرامج المتخصّصة في تكنولوجيا المعلومات؛ من خلال استكمال عملية التدقيق الإلكتروني، وما لها تأثير متوقع على جودة عملية التدقيق.

وبناءً على ذلك سيتطرّق هذا الجزءُ من الدراسة لمفهوم التدقيق الإلكتروني، وجودة التدقيق، والموضوعات المتعلقة بكل مفهوم بشكل تفصيلي.

(2-1-2) مفهوم التدقيق

وقد عرف (الذنيبات، 2015) التدقيق على أنه" هو فحص أو بحث عن أدلة وتقييم لهذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل الخروج برأي عن مدى موثوقية البيانات المالية وغير المالية، يقوم بهذه العملية شخص (أشخاص) مؤهل ومستقل عن معدي هذه البيانات وعن الأشخاص الذين يستفيدون منها بشكل مباشر، ثم إصدار تقرير حول هذه البيانات بنية زيادة موثوقيتها وبالتالي زيادة فائدتها ومدى الاعتماد عليه."

كما عرف (Arens et al,2014) التدقيق على أنه "جمع وتقييم الأدلة من خلال المعلومات؛ لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفًا، والتقرير عن ذلك، ويجب أداء التدقيق بواسطة شخصٍ كُفءٍ مستقلٍ."

كما عرف (جمعة، 2009) التدقيق على أنه " عملية يبدي فيها الممارس استنتاجا مصمما لرفع درجة ثقة المستخدمين المقصودين باستثناء الجهة المسؤولة بشأن تقييم أو قياس موضوع مقابل المقاييس، ونتيجة تقييم أو قياس الموضوع هي المعلومات التي تنجم عن تطبيق المقاييس، مع الأخذ بعين الاعتبار إن هدف عملية التأكد المعقولة هو تقليل مخاطر عملية التأكيد إلى مستوى مقبول في ظروف العملية كأساس لشكل إيجابي من التعبير عن استنتاج الممارس.

(2-1-3) الأركان الأساسية لعملية التدقيق

حدّد (حمدونة وحمدان، 2008) الأركان الأساسية لعملية التدقيق على أنها تتمثل بما يلي:

1. وجود معايير محددة سلفاً (Established Criteria): وذلك حتى يتمكن المدقق من تقييم المعلومات في ضوئها، فتدقيق البيانات المالية لشركة ما يتم في ضوء معايير المحاسبة المتعارف عليها، وتدقيق الدخل الخاضع للضريبة يتم في ضوء قانون ضريبة الدخل.
2. جمع وتقييم الأدلة (Accumulating & Evaluating Evidence): وهو جوهر عملية التدقيق، والأدلة هي : أيّةُ معلومات يستخدمها المدقق؛ لتحديد درجة التوافق بين المعلومات والمعايير المحددة سلفاً.
3. إعداد التقرير (Reporting): وهي المرحلة الأخيرة، حيث تهدف إلى إعلام القراء بمدى التوافق بين البيانات المالية والمعايير المقررة سلفًا.
4. الشخص الكفؤ المستقل : (Independent efficient person): يجب أن يكون المدقق مؤهلا لفهم المعايير، وكفئاً يعلم نوع وحجم الأدلة الواجب الحصول عليها، وكذلك يتمتع بالاستقلال الذهني والمادي.

(2-1-4) التدقيق وتكنولوجيا المعلومات

أصبحت هنالك استخدامات على الكثير من المنظمات الحديثة، في استخدامها للتكنولوجيا في القيام بأعمالها، ومعالجة بياناتها .فهي تساعد في بناء المؤسسات والشركات الناجحة، وتساعدها في بناء علاقات جيدة مع عملائها؛ وبالتالي زيادة حصتها السوقية، كما أنها تساعد في عملية اتخاذ القرارات، وتحسين الإنتاجية، وتشجيع المنافسة العالمية (Alter, 1999) هذه التطورات في دنيا تكنولوجيا المعلومات، وضعت المهنة (مهنة تدقيق الحسابات) أمام تحدٍ كبير؛ لتطوير أدواتها وأساليبها لتستمر في تقديم خدماتها بجودة عالية؛ لذا ظهرما يعرف بالتدقيق الإلكتروني، أو تدقيق الأنظمة المحوسبة (Computer Auditing). هذه التكنلوجيا ستساعد مهنة التدقيق بالقيام بالعمالها . حيث أن المدقق يمكن أن يستخدم برامج الحاسوب التي تستطيع محاورة برامج العميل، وهذه العملية تفيد في مجال سرعة تنفيذ أعمال التدقيق ودقتها. ففي مجال المعاينة على سبيل المثال فإن استخدام المدقق لهذه البرامج يمكنه من قراءة جميع مفردات مجتمع الفحص بوقت قصير جدا، وهذا أيضا يقلل الحاجة إلى العمل الكتابي مما يساعد في إتاحة الوقت الكافي للمدقق

للتركيز على الامور المهمة واستغلال الوقت المتاح بشكل مناسب. كذلك فان استخدام المدقق لبرامج تخزين واسترجاع المعلومات وبرامج المراجعة التحليلية باستخدام الحاسوب يمكن المدقق من إجراء المقارنات والتحليلات بين الارقام الفعلية والمخططة. (الذنيبات،2015)

(2-1-5) مفهوم التدقيق الإلكتروني

إن التحول من نظام التدقيق اليدوي إلى نظام التدقيق الإلكتروني، أصبح ضرورة ملحة للنهوض بعملية التدقيق، ودخولها عصر تكنولوجيا المعلومات، وإن هذا التغير في الأسلوب أدى إلى اختلاف أساليب المراجعة والتدقيق، في تقييم المخاطر، واستخدام أدوات، وإجراءات، وبرامج متخصصة، في تكنولوجيا المعلومات وفي استكمال عملية التدقيق الإلكتروني (Diane, 2009).

يقصد بالتدقيق الإلكتروني بأنهُ: "عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات، لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق (Williamson, 1994). " لذا فإن التدقيق الإلكتروني يتمثل في استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، لمساعدة المدقق عبر مراحل التدقيق المختلفة من تخطيط ورقابة والتسجيل واعداد التقارير والتوثيق .

(2-1-6) تاريخ تدقيق تكنولوجيا المعلومات.

كان أول استخدام لنظام المحاسبة الإلكتروني في عام 1954 وفي هذا الوقت كانت الأجهزة المستخدمة أجهزة حاسوبية رئيسة، وكان في ذلك الوقت القليل من الناس من لديهم المهارة والقدرة في إمكانية استخدام برامج الحاسوب، وخلال الفترة من عام 1954 إلى منتصف عام 1960؛ كانت مهنة التدقيق ما تزال تعتمد على التدقيق حول الحاسوب، وقد بدأ التغير في منتصف عام 1960 مع إدخال آلات جديدة، أصغر حجما وأقل تكلفة. حيث زاد هذا من إستخدام أجهزة الحاسوب في الشركات، وفي الوقت نفسه زادَ حاجة مدققي الحسابات في التعرف إلى مفاهيم معالجة البيانات إلكترونيا، في مجال الأعمال التجارية وغيرها؛ بسبب اختلاف طريقة تخزين البيانات، ومعالجتها، وإسترجاعها، والرقابة عليها، وفي عام 1968 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين، وتطوير تدقيق البيانات المعالجة إلكترونيا، ونتيجة لهذا تم إطلاق تدقيق معالجة البيانات إلكترونياً، في ذلك الوقت شكل مدققو معالجة البيانات إلكترونياً جمعية، سميت بجمعية مدققي معالجة البيانات إلكترونياً، Electronic Data Processing Auditors

(EDPAA)Association وكان الهدف من هذه الجمعية؛ وضع مبادئ وإجراءات ومعايير لتدقيق معالجة البيانات إلكترونياً، وفي عام 1977، صدرت الطبعة الأولى من أهداف رقابة التدقيق على المعلومات. والمعروفة الآن باسم أهداف الرقابة للمعلومات والتكنولوجيا المرتبطة control objectives for information and related technology (Cobit) وهي مجموعة أهداف لرقابة تكنولوجيا المعلومات المقبولة قبولاً عاما لمدققي تكنولوجيا المعلومات.

وفي عام EDPAA1994 غيرت جمعية مدققي معالجة البيانات إلكترونياً اسمها إلى جمعية الرقابة وتدقيق نظم المعلومات information systems audit and control association (ASACA).(الزعبي،2011) ، (Arthur Andersen 2011)

(7-1-2) مداخل التدقيق الإلكتروني

هناك ثلاثة مداخل مختلفة في استخدام تكنولوجيا المعلومات، في عملية تدقيق الحسابات، أبسطها هو التدقيق حول الحاسوب، وأكثرها عمقًا وتركيزًا هو التدقيق باستخدام الحاسوب . وكذلك التدقيق خلال الحاسوب. ويمكن التطرق للمداخل الثلاث على النحو التالي(الذنيبات، 2015).

أولاً: التدقيق حول الحاسوب (Auditing Around the Computer)

يقوم التدقيق حول الحاسوب بالاهتمام في تدقيق المدخلات والمخرجات فقط، دون النظر إلى ما يجري داخل الحاسوب من عمليات تشغيل للبيانات،على فرضِ أنّ أنظمة الرقابة العامة تساعد في ضبط المدخلات والمخرجات، ويقوم بالتركيز على المدخلات والمخرجات كما في تدقيق الأنظمة اليدوية. فيقوم المدقق بالتحقق من المدخلات كما في النظام اليدوي بالرجوع إلى المستندات الأصلية والتحقق من صحتها ودقتها ومدى توفر الشروط القانونية فيها وتوفر التفويض المناسب بإعداده وإدخالها إلى الحاسوب، ثم يقوم المدقق بالتحقق من المخرجات ومقارنتها مع المدخلات والتحقق من انسجام المخرجات مع المدخلات وعند استخدام هذا المدخل لا بد من توفر بعض الشروط مثل توفر المستندات الخاصة بالمدخلات والمخرجات في الوقت المناسب وبالكمية الكافية والتفصيل الذي يفي بغرض التدقيق أن يتم الاحتفاظ بها لفترة كافية من الزمن لغايات الرجوع اليها واستخدامها. ويمتاز هذا المدخل بسهولته وقلة تكاليفه وعدم حاجته للخبرات والمهارات المتخصصة في الأنظمة الحاسوبية، وعدم الاعتماد على بيانات افتراضية في عملية التدقيق. ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن هذا المدخل أصبح قليل الاستخدام في الوقت الحالي بسبب الأنظمة

المعقدة التي هي بحاجة إلى خبرات في مجال الحاسوب وبحاجة إلى التحقق من صحة التشغيل بحيث يعنبر هذا المدخل مكلفاً للعميل وأنه يضيع على المدقق فوائد استخدام الحاسوب في تنفيذ الاختبارات والذي يساعد في تحسين كفاءة وفعالية عملية التدقيق. (الذنيبات، 2015)

ثانياً: التدقيق من خلال الحاسوب (Auditing Through the Computer)

لا يمكن الاكتفاء بالتدقيق حول الحاسوب وأنه لا بد من الاهتمام بالرقابة الداخلية داخل الأجهزة، ولذلك لا بد من تدقيق المدخلات والمخرجات بالاضافة لعملية التشغيل، وبشكل عام فان قيام المدقق بالتدقيق من خلال الحاسوب يصبح ضروري بسبب الامور التالية: (الذنيبات، 2015)

أ. جزء مهم من الرقابة الداخلية موجود في برنامج الحاسوب.

ب. وجود الفجوات ذات الأهمية في مسار المراجعة المرئي.

ت. حجم التعامل الكبير وحجم السجلات الكبير الذي يجعل عملية الاختبار بمدخل حول الحاسوب غير عملي.

وعند قيام المدقق باستخدام هذا المدخل فإنه يستخدم ما يسمى الطرق المساعدة باستخدام الحاسوب Computer Assisted Audit Techniques (CAATs) وهي مجموعة من الطرق التي تزود المدقق بوسائل فعالة في اختبار رقابات تطبيقات الحاسوب، وهي بحاجة الى معرفة ومهارة خاصة، وهناك احتمالية تعرض النظام للعطل في الوقت الذي يكون المدقق يستخدم فيه الأجهزة في عملية الاختبار. ومن الطرق التي يستخدمها المدقق ما يلي: (الذنيبات، 2015)

1. طريقة المحاكاة المتوازية **(Parallel Simulation)**

في هذه الطريقة يقوم المدقق بمعالجة عينات من بيانات الشركة الفعلية؛ باستخدام برامج مشابهة التي يستخدمها العميل، ثم يقوم بمقارنة نتائجه مع نتائج العميل . لكن لا بد أن يتوخى الحذر في اختيار العينات التي تكون ممثلة لبيانات الشركة. ويمتاز هذا المدخل:

أ- بسبب استخدام البيانات الحقيقية، يستطيع المدقق التحقق من العمليات عن طريق تتبع المستندات الأصلية.

ب- يمكن زيادة حجم العينة بشكل كبير دون تحمل تكاليف كبيرة.

ج- يستطيع المدقق إدارة الاختبارات بشكل مستقل.

2. البيانات الاختبارية **(Test Data)**

يهدف هذا المدخل إلى التأكد من أن التشغيل ببرامج العميل يتم بصورة سليمة؛ لذا يقوم بإعداد بيانات وهمية، ومن ثم يقوم بإدخالها على نظام العميل، ليتأكد من معالجتها بطريقة سليمة. وعند استخدام هذه الطريقة على المدقق التأكد من تحقق الأمور التالية:

أ. أن البيانات الاختبارية تشمل جميع الحالات التي ينوي المدقق اختبارها، وذلك باستخدام بيانات حقيقية ووهمية .

ب. أن الاختبارات تنفذ على البرامج التي يستخدمها العميل خلال السنة ككل وليس فقط في نهاية السنة، وذلك لأن العميل قد يقوم بادخال تعديلات على البرامج وبالتالي لا بد من اختبار هذه البرامج قبل وبعد التعديلات .

ت. التأكد من إلغاء جميع البيانات الاختبارية بعد الانتهاء من عملية الاختبار .(الذنيبات، 2015)

ثالثاً: التدقيق باستخدام الحاسوب (Auditing with the Computer)

هذا المدخل يتعلق بإستخدام المدقق للحاسوب في عملية التدقيق، حيث يمكن استخدام البرامج الحاسوبية في عمليات التدقيق المختلفة وفي كافة مراحل عملية التدقيق سواءً كان ذلك في التخطيط أو تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات التفصيلية، وتستخدم هذه البرامج في عملية التخطيط والتوثيق وتحديد احجام العينات واختيار مفرداتها وتقييم نتائجها. (الذنيبات، 2015)

(8-1-2) أثر التدقيق الإلكتروني على عناصر النظام المحاسبي

نتيجة لاستخدام الأساليب الإلكترونية في العمليات المحاسبية؛ أصبح هناك تغيرات في معظم عناصر النظام المحاسبي؛ ويمكنُ عرض هذه المتغيرات على النحو التالي: (شحاته، 2000):

1. **المستندات والدورة المستندية:** حيث أخذت المستندات شكل بطاقات ذات أحجام وأشكال معينة؛ حتى يسهل إدخال ما تحتويه من بيانات إلى الحاسب الآلي، فأحدثت بذلك تغيراً في مسار الدورات المستندية؛ حيث يتم استخدام المستندات في التسجيل في دفاتر اليومية ودفاتر

الأستاذ في الوقت نفسه، أو حتى يمكن استخدام دفاتر الأستاذ قبل الدفاتر اليومية، وهذا يؤدي إلى الاختصار في الدورة المستندية. (شحاته، 2000)

2. **الدفاتر والسجلات:** مع إدخال العامل التكنولوجي للنظام المحاسبي، أخذ تصميم الدفاتر والسجلات شكل ملفات داخل الحاسب الآلي، و ترتب على ذلك تغير وسائل حفظ البيانات و المعلومات؛ حيث تطلب ذلك استخدام الحاسبات الإلكترونية؛ بأن تكون صفحات هذه الدفاتر والسجلات في شكل ملفات داخل الحاسوب، بحيث تحتوي على أعمدة أو خانات متتالية؛ لإثبات القيم المدينة والدائنة والرصيد، بدلاً من أن تأخذ شكل حرف (T) كما هو الوضع في النظام اليدوي.(شحاته، 2000).
3. **القوائم والتقارير:** فيما يختص بالقوائم المالية والتقارير، يلاحظ أن معظم المستويات الإدارية، تعتبر مخرجات الحاسب الآلي بمثابة قوائم وتقارير يمكن الاستعانة بها في اتخاذ القرارات الإدارية، ومن هنا فقد أثر استخدام الوسائل الإلكترونية على دورية التقارير؛ إذ أصبحت تعد على فترات متقاربة؛ مما يساعدُ الإدارة على اكتشاف الأخطاء الإدارية ومعالجتها، بشكل أسرع وفي الوقت المناسب. (شحاته، 2000)
4. **دليل الحسابات :** حيث يتمثل بأسماء و أرقام الحسابات، مصنفة في شكل مجموعات تمثل الأصول والخصوم و الإيرادات والمصروفات والنتائج، إن وجود دليل حسابات إلكتروني لا يتمكن من توجيه بيان معين إلى حساب معين، إلا إذا كانت هناك رموز بأرقام وأسماء الحسابات الإجمالية والفرعية. و يتضح من هذا بأن دليل الحسابات لن يتغير سواء أكان النظام المستخدم آلياً أو يدويا. (عيادي، 2008).

(9-1-2) معالجة العمليات في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

تتم معالجة العمليات في نظام المعلومات الإلكتروني بثلاث مراحل وهي (الزعبي، 2011)

1. مرحلة مدخلات البيانات وتخزينها Data Input and Storage

في النظام اليدوي لنظام المعلومات المحاسبي، تمثل مدخلاته كل البيانات التي تسجل في اليومية، أما في النظام الإلكتروني يتم تسجيل جميع البيانات المتعلقة بحدوث العملية، ويتوسع ليشتمل أيضا تخزين البيانات، حيث تبرز أهميته من خلال تتبع الوصول السهل إلى البيانات؛ لإنجاز الوظائف بدقة، والتي من أهمها تحديث البيانات ومعالجتها؛ فالمحاسبون يحتاجون إلى فهم

وإدراك كيفية تنظيم وتخزين البيانات والوصول إليها في نظام المعلومات المحاسبي. وتقسم الملفات التي يتم تخزين البيانات فيها إلى: (الزعبي، 2011)

1. ملف العمليات (Transactions File): والذي يشبه سجل اليومية في النظام اليدوي؛ ويتضمن بيانات حول أحداث خاصة؛ فمثلا عمليات المبيعات تتضّمنُ بيانات حول المبيعات خلال فترة زمنية معينة، ويستخدم ملف العمليات لتحديث الملف الرئيس، وعليه فيجب أن يتضمن ملف العمليات جميع البيانات الخاصة بالعمليات اللازمة؛ لغرض التحديث.
2. الملف الرئيس (Master File): والذي يشبه سجل الأستاذ في النظام اليدوي؛ ويحتوي على جميع البيانات التي تحتاجها الوحدة الاقتصادية حول المفردة موضوع الاهتمام؛ فمثلاً الملف الرئيسي لحسابات المدينين يحتوي على أرقام الزبائن، وعناوينهم، وأرصدة حساباتهم الجارية، وحدودهم الائتمانية.

2. مرحلة معالجة البيانات Data Processing

تقوم عمليات المعالجة بتحويل البيانات المدخلة إلى معلومات، وتتضمن المعالجة في النظام المحاسبي اليدوي استخدام الدفاتر والسجلات؛ من أجل تسجيل دائم يسيرُ وفقَ التسلسل الزمني لمدخلات النظام، أما في النظام الإلكتروني فإن معالجة البيانات، تشمل حساب المبالغ المالية، وإضافة حسابات جديدة إلى الملف الرئيس، وتحديث وتنقيح الرصيد الجاري للملفات الرئيسة.

أما طرق معالجة البيانات تكون على الشكل التالي: (الزعبي، 2011)

1. المعالجة بدفعة (batch processing): بموجب هذه الطريقة يتم تحديث الملفات في وقت واحد (ساعة أو يوم)، أو من خلال رقم التجميع للعمليات (مثلا العمليات من 100 إلى 150) .
2. المعالجة بالوقت الحقيقي (on-line real-time processing): تتم المعالجة فورا حين يتم التعامل مع الملفات، ويمكن التفرقة بين النوعين السابقين بأن كليهما يدخل البيانات في وقت حصول الحدث، ويختلفان بتحديث الملفات؛ حيث يتم في طريقة المعالجة بالوقت الحقيقي تحديث الملف الرئيس عند التعامل معه، ويتم التحديث موسمياً أو دوريا بطريقة الدفعة.

3. مخرجات المعلومات في النظام المحاسبي (Accounting Information Output of System)

تعتبر جودة التقارير وملاءمتها للمستخدمين مؤشرا هاما على فاعلية نظام التدقيق الإلكتروني؛ حيث يجب أن يوفر النظام معلومات دقيقة وسريعة؛ وذلك عندما يتطلب الأمر السرعة في اتخاذ القرارات المطلوبة.

إن النظام اليدوي يتطلب جهداً أكبر ووقتاً أطول من النظام الإلكتروني؛ وذلك لأن النظام اليدوي يتطلب البحث عن المعلومة وتسجيلها وتلخيصها، بينما في النظام الإلكتروني تكون المعلومات متوافرة داخل النظام، ولا تحتاج إلا أن يتم طلبها وفق تقارير محددة سابقا، أو من خلال استحداث تقارير من قبل المختصين في مجال الحاسوب. (الجزراوي والجنابي، 2009، ص 79-103).

(10-1-2) التدقيق الإلكتروني للبيانات والتدقيق الخارجي

تتعلق بإجراءات وأساليب التدقيق التي تشملها عملية التدقيق الإلكتروني، والتي تختلف بطبيعتها عن تلك الإجراءات و الأساليب المُتّبعة أثناء تطبيق التدقيق اليدوي للبيانات، فضلاً عن أنّهُ لا بُدَّ للمدقق من امتلاك المهارة والخبرة اللازمة في مجال الأنظمة الإلكترونية حتى يقوم بأداء مهامه بكفاءة عالية.

وهنالك متطلبات للتدقيق في ظل التدقيق الإلكتروني:

1. **الكفاءة والمهارة:**

يشترط بالمدقق الخارجي عند قيامة بالتدقيق الإلكتروني أن يمتلك المهارات والكفاءات التالية (يعقوب، 2012):

1. معرفة أساسية بنظم الحاسوب، ومكوناتها و وظائفها وإمكانياتها التشغيلية.
2. المقدرة على تصميم وعمل خرائط لتدفق النظم المتطورة وتحليلها، للتعرف على مواطن قوة أو ضعف النظام.
3. خبرة عامة بلغات البرمجة تؤهل المدقق لكتابة برامج بسيطة.
4. الإلمام بأساليب التدقيق باستخدام الحاسب الآلي.

2. إجراءات وأدلة التدقيق في ظل التدقيق الإلكتروني

هناك اختلاف واضح في إجراءات التدقيق التي يستخدمها المدقق الخارجي في ظل النظام اليدوي، عن تلك الإجراءات المستخدمة عند تطبيق تكنولوجيا التدقيق الإلكتروني؛ و يرجعُ ذلك للأسباب التالية (جمعة، 2009):

1. لا تتوافر أدلة مستندية، يمكن قراءتها للتحقق من تنفيذ بعض الإجراءات الرقابية المستخدمة في التدقيق الإلكتروني، مما يستوجبُ على المدقق أن يستخدم طرقاً مختلفة لعمل اختبارات معينة.
2. الملفات والسجلات المستخدمة في التدقيق الإلكتروني في معظم الأحيان تكون مكتوبة بلغة الحاسب الآلي؛ ولذلك لا يمكن للمدقق قراءة محتوياتها إلا عن طريق الحاسب الآلي.
3. إن من أحدى أسباب حدوث الأخطاء واختفائها في التدقيق الإلكتروني؛ هي قلةُ المختصين بمعالجة البيانات والعمليات الإلكترونية.
4. من الميزات المهمة والرئيسة في معالجة البيانات الإلكترونية؛ أنها تتسم بالسعة و الدقة، مما يؤدي إلى انخفاض احتمالية أخطاء الإهمال، أوعدم التركيز، أو الإرهاق.

حيث يمكن تقسيم مراحل التدقيق في ظل المعالجة الآلية للبيانات إلى المراحل التالية:

1. التدقيق المبدئي:

يقوم المدقق بخطوات التدقيق المبدئي؛ وذلك بهدف معرفة وفهم تدفق العمليات خلال النظام المحاسبي، وتحديد مدى الاعتماد على الحاسب الآلي في معالجة البيانات المحاسبية، و فهم الهيكل الأساسي للرقابة الداخلية. حيث تتم هذه العملية باتباع الخطوات التالية (أبو زيد، 2008):

1. جمع المعلومات عن قسم التشغيل الإلكتروني للبيانات: مثل موقع القسم، واسم مديره، وعدد الأفراد العاملين به، ومستواهم العلمي، من حيث مهمامهم ومسؤولياتهم الأساسية، والتعرف على الناحية الفنية للحواسيب المستخدمة، كذلك لابد للمدقق من الحصول على خريطة لموقع الأجهزة، تُوضح كيفية إماكن تواجدها داخل القسم.
2. تحديد التطبيقات المحاسبية الهامة التي يتم تنفيذها باستخدام الحاسب الآلي.
3. تحديد درجة أتمتة نظام المعلومات المحاسبي؛ وذلك بتحديد مدى استخدام الحاسب الآلي في التطبيقات المحاسبية، وتحديد ما إذا كان الحاسوب يؤدي دورا رئيسا أو ثانوياً في

نظام المعلومات المحاسبي، ويمكن تحديد مدى الاعتماد على الحاسوب من خلال دراسة زمن الحاسوب المستخدم في تنفيذ المهام، وعدد العمليات التي يتم تشغيلها من خلاله وأنواعها، وقيمة المعلومات الصادرة عنه.

2. اختبارات الالتزام:

يرتكز المدقق على المعلومات التي يحصل عليها من مرحلة التدقيق المبدئي؛ لتنفيذ هذه المرحلة من عملية التدقيق، والتي من خلالها يقوم المدقق بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية، بهدف التعرف على نقاط القوة والضعف، ومن ثم تحديد إمكانية الاعتماد عليه، والتي على أساسها تحدد حجم الاختيارات التفصيلية. وتهدف اختبارات الالتزام إلى الإجابة على الأسئلة التالية (ابو زيد، 2008) :

أ- هل تم تطبيق الإجراءات الرقابية الضرورية؟
ب- كيف يتم تنفيذ هذه الإجراءات؟
ج- من الذي يقوم بتنفيذها؟
د- الحكم على فاعلية الرقابة؟

و من خلال ما ذكر يمكن القول بأن البرامج الحاسوبية تتضمن أدوات رقابية متعددة، يتم برمجتها من قبل مبرمجي ومحللي النظم؛ وذلك لنقل جزء من مهمة فحص العمليات من الأسلوب التقليدي (اليدوي) إلى أجهزة الحاسب الآلي (آلي) .

3. الاختبارات التفصيلية:

و بعد التأكد من إمكانية الاعتماد على إجراءات الرقابة والثقة بها، يبدأ المدقق بالمرحلة الأخيرة؛ وهي إجراء الاختبارات التفصيلية، و ذلك عن طريق (عيادي، 2008):

أ- التأكد من أن البيانات الأولية التي يتم تغذية الحاسوب بها هي بيانات حقيقية وموثوق بها.
ب- إجراء عملية تدقيق فجائية أثناء تشغيل البرامج على الحاسوب.
ج- التحقق من أن المستندات والأدلة المؤدية للتشغيل تمكن من الحكم على مدى دقة البيانات المعدة الكترونياً وصحّتها.
د- التأكد من أن مخرجات النظام من المعلومات سليمة ودقيقة ومتكاملة.

ه- التأكد فيما إذا كان مخطط البرامج لا علاقة له بتشغيل الآلات، وأن القائم بتشغيل الآلات لا صلة له بالملفات والنسخ المحفوظة.

4. أدلة الاثبات

يعرف الدليل في التدقيق أنه "أية معلومات يتم الاستعانة بها؛ من أجل تحديد مدى التوافق بين المعلومات المالية، والمعايير المقررة سلفا " (حمدونه وحمدان، 2008).

و من هنا يتوجب على المدقق أن يحصل على أدلة إثبات كافية وملائمة وذات مصداقية؛ لكي يستطيع أن يخرج باستنتاجات منطقية، وذلك لتكون الأساس الذي يبني علية وجهة نظره المهنية، وقد لا يتوفر للمدقق عند استخدام تكنولوجيا المعلومات أي سجلات ورقية، ولهذا فإنه على المدقق أن يأخذ في اعتباره أثر تكنولوجيا المعلومات عندما يرغب في الحصول على أدلة الإثبات لكي يضمن نزاهة العمليات، ولاشك أنه وعند استخدام تكنولوجيا المعلومات، فإن معظم السجلات تصبح غير مادية، كما في الأسلوب اليدوي حيث يمكن تدميرها والتخلص منها بسهولة، أو تعديلها بدون ترك أي أثر أو دليل على التخريب أو التعديل (يعقوب، 2012).

وقد نص معيار التدقيق الدولي رقم (401) فقرة (12) على ما يلي: "إن أهداف التدقيق الخاصة لا تتغير في حالة معالجة المعلومات المحاسبية يدوياً أو الكترونيا"، ومع ذلك فإن طرق تطبيق إجراءات التدقيق لجمع الأدلة قد تتأثر بطرق معالجات الحاسب الآلي، وعلى المدقق استعمال الإجراءات اليدوية للتدقيق، أو طرق التدقيق بمساعدة الحاسب الآلي، أو استعمال الطريقتين معاً، لغرض الحصول على أدلة كافية، ومع ذلك فإنه قد يكون من الصعب أو المستحيل على المدقق، في النظم المحاسبية التي تستعمل الحاسب الآلي لمعالجة تطبيقات مهمة، أن يحصل على معلومات معينة لفحصها، أو للاستفسار عنها، أو للتأكد منها بدون مساعدة الحاسب الآلي.(بني حيدرة،2007)

(11-1-2) مخاطر التدقيق في بيئة التدقيق الإلكتروني

أشار معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) إلى مفهوم مخاطر التدقيق في بيان المعيار (47) حيث اعتبرها " المخاطر الناجمة عن فشل المدقق دون أن يدري، في إبداء رأيه بشكل مناسب، والمتعلق بالقوائم المالية التي تحتوي على أخطاء جوهرية" (إبراهيم، 2009).

وتنقسم مخاطر التدقيق إلى ثلاثة أقسام :المخاطر الملازمة، مخاطر الرقابة الداخلية، مخاطر عدم الاكتشاف.

1. المخاطر الملازمة (المتوارثة):

هي المخاطر الناشئة عن احتمال وجود انحراف مادي في بند معين أو نشاط معين، أو مجموعة من الانحرافات في بنود معينة بحيث لو جمعت مع بعضها تصبح مادية في ظل عدم وجود رقابة داخلية أو بافتراض عدم وجود رقابة داخلية، وهذه المخاطر مرتبطة بطبيعة المنشأة موضع التدقيق وبيئتها قبل البدء بعملية التدقيق أو بافتراض عدم وجود ضوابط الرقابة الداخلية، فمثلاً بعض البنود تعتبر ذات خطر متأصل أو متوارث أكثر من غيرها، مثل الأخطار التي تتعلق بالنقدية والمخزون. ومن العوامل التي تؤثر في المخاطر المتوارثة: (الذنيبات، 2015)

1. طبيعة نشاط العميل.
2. نتائج التدقيق السابق.
3. الأطراف ذات علاقة.
4. وجود عمليات معقدة وعمليات غير روتينية.
5. المخاطر التي تؤثر على مخاطر الغش وحدوث العمليات غير العادية.

فالتعديلات في مسار المراجعة المتعلقة بنظم التشغيل الإلكتروني للبيانات، تتمثل في الدليل المستندي للعملية، ونظراً لأن المستندات المستخدمة لإدخال البيانات للحاسب قد يحتفظ بها لفترة قصيرة من الوقت، أو لا توجد مستندات للمدخلات على الإطلاق على بعض نظم المحاسبة الإلكترونية؛ نظراً لإدخال البيانات بشكل مباشر إلى النظام لذلك لابد للمدقق فحص المعاملات في الوقت الذي ما تزال فيه النسخة المستندية موجودة لدى المنشأة، كما يتطلب منه أيضا أداء اختبارات أكثر؛ من أجل تحديد درجة الخطر الحتمي فيما إذا كانت أقل من المستوى الأقصى(عيادي، 2008).

2. مخاطر الرقابة:

هي المخاطر الناجمة عن احتمال عدم تمكن أنظمة الرقابة الداخلية من منع أو اكتشاف الأخطاء والتحريفات المادية. أو هي المخاطر الناشئة عن أحتمال وجود إنحراف مادي في بند

معين أو نشاط معين، أو مجموعة من الانحرافات في بنود معينة بحيث لو جمعت مع بعضها تصبح مادية وعدم تمكن نظام الرقابة الداخلية من منعها أو اكتشافها.(الذنيبات، 2015)

حيث جاءت الرقابة على المخاطر الهامة اذا خطط المدقق للإعتماد على أنظمة الرقابة على مخاطر معينة حددها المدقق بأنها مخاطر هامة، بتعين عليه إختبار أنظمة الرقابة تلك في الفترة الحالية. أما عند تقييم فاعلية عمل أنظمة الرقابة على المخاطر يتعين على المدقق عند تقييم فاعلية عمل أنظمة الرقابة ذات الصلة أن يقيم فيما إذا كانت الأخطاء التي تم الكشف عنها بواسطة الاجراءات الجوهرية تشير إلى أن أنظمة الرقابة لا تعمل بشكل فعال. كما أن غياب الأخطاء المكتشفة بواسطة الاجراءات الجوهرية لا تقدم أدلة تدقيق تثبت بأن أنظمة الرقابة المتعلقة بالإثبات الذي يتم إختباره بشكل فعال. (IFAC,2014)

يتوجب على المدقق تقدير مخاطر الرقابة للبيانات المالية والرئيسة، حيث قد يكون لمخاطر الرقابة في بيئة التدقيق الإلكتروني تأثيرٌ شاملٌ، عند وجود احتمال قوي لمعلومات رئيسة خاطئة، حيث يمكن أن تنتج المخاطر عن عجزِ نشاطات أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب؛ كتطوير البرامج والصيانة وأنظمة المساندة والبرمجيات والتشغيل وتدابير الأمن الحقيقي لأنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب، هذا العجز يتضمن الميل لوجود تأثير شامل على كافة الأنظمة التطبيقية التي تتم معالجتها بالحاسوب. (الشرايري، 2009).

والمخاطر قد تزيد من احتمال الأخطاء أو عمليات الغش في تطبيقات معينة، أو في قواعد محددة للمعلومات، أو في الملفات الرئيسة، أوفي عمليات معالجة محددة، كما أن أنظمة الرقابة على التسويات النقدية أو الأصول؛ تكون عرضة لأعمال الغش من قبل المستعملين أو موظفي أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب وذلك بالنظر لظهور تقنيات جديدة لأنظمة المعلومات، واستخدامها بشكل متزايد؛ لبناء أنظمة تعتمد تطبيقات الحاسوب التي تتضمن خطوط اتصال مصغرة لوحدة المعالجة المركزية، والمعلومات الأساسية الموزعة، وأنظمة الأعمال التي تغذي المعلومات مباشرة إلى الأنظمة المحاسبية؛ التي ستزيد من التطور الرفيع والشامل لأنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب، فضلاً عن أنها قد تؤدي في الجانب المقابل إلى زيادة المخاطر، ومن هنا فإن العديد من المؤسسات تضع أدلة وإرشادات خاصة باستخدام الحاسوب، ويجب على المدقق في هذه الحالة أن يراعي تطبيق هذه الأدلة. (الشرايري، 2009).

3. مخاطر الاكتشاف:

هي المخاطر الناتجة عن احتمال عدم تمكن الاختبارات الجوهرية من اكتشاف الانحرافات المادية. أو المخاطر الناشئة عن احتمال وجود انحراف مادي في بند معين أو نشاط معين، أو مجموعة من الانحرافات في بنود معينة بحيث لو جمعت مع بغضها تصبح مادية وعدم تمكن المدقق من اكتشافها من خلال الاجراءات التحليلية أو الاختبارات التفصيلية. (الذنيبات، 2015)

ومن الجدير بالذكر الإشارة، بأن خطر التدقيق يمثل احتمالا مشتركا لمكوناته الثلاثة؛ (الخطر الحتمي ، خطر الرقابة وخطر الأكتشاف) ويعتبر خطر الاكتشاف العنصر الوحيد القابل للتحكم به من قبل المدقق؛ من خلال زيادة أو تخفيض حجم الاختبارات الأساسية حيث يستطيع المدقق من خلال زيادة أو تخفيض حجم الاختبارات الأساسية في مرحلتي تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق عن طريق القيام بتحليل وتقييم الخطر الحتمي، وكذلك فحص وتقدير خطر الرقابة. (عيادي، 2008)

ويمكن للمدقق تقليل نسبة الاكتشاف؛ عن طريق القيام باختبار الالتزام بنظم الرقابة الداخلية، ويقوم المدقق بهذا الاختبار عن طريق عمل زيارات متكررة لموقع وفروع المنشأة محل التدقيق أسبوعيا أو شهريا؛ وذلك لملاحظة تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية. وتزداد أهمية القيام بهذا الاختبار كلما ازدادت نظم المعالجة الآلية تقدما وتعقيدا لأنها تحتاج المهرات والكفاءات والقدرة على معالجة الانحرافات التي تم إكتشافها. (عيادي، 2008)

(12-1-2) جودة التدقيق

عرفت الجودة على أنها مدى المطابقة مع المتطلبات "Conformance to Requirement" ، حيث تسعى المنظمات إلى مراقبة الأداء والأنشطة والأعمال اليومية؛ للوصول إلى أعلى درجة من درجات الجودة، وذلك من خلال تقليل الأخطاء، وكشف الانحرافات بالشكل الذي يؤدي إلى تلبية احتياجات الإدارة ،فيما يتعلق بجودة التدقيق الداخلي التي تستند إلى الأداء الجيد لنظام الرقابة الداخلية.(القاضي،2008 ، ص 103).

كما عرفت جودة التدقيق بأنها " التأكد في تحقيق الأداء المنشود وفق معايير التدقيق، و التأكد من الالتزام بالسياسات، والإجراءات المحددة الموضوعة، التي تقود إلى تحقيق المهمات المطلوبة من التدقيق" (دردس، 2010، ص، 40).

و يرى الباحث بأن جودة التدقيق تتمثل بالجهد المحاسبي الرقابي المبذول؛ بهدف التأكد من مطابقة الإجراءات المحاسبية لمعايير التدقيق الموضوعة سلفاً.

(13-1-2) العوامل المؤثرة في جودة التدقيق.

و هناك العديد من الدراسات التي أجريت، من أجل استنباط العوامل التي تؤثر في جودة العملية التدقيقية، والتي على ضوئها يمكن تصنيف العوامل المؤثرة على العملية التدقيقية بالشكل التالي (التميمي، 2013):

1. **مجموعة من العوامل التنظيمية:** والمتمثلة بالتخطيط للعملية التدقيقية ،وتحديد إجراءات العمل التدقيقي، وتحديد حجم العمل التدقيقي، ومن ثم تحديد الوقت اللازم لإتمام العملية التدقيقية ومهارة المدقق في تحديد نقطة البداية بالعمل التدقيقي وكيفية إنهاء العمل التدقيقي.
2. **مجموعة من العوامل السلوكية الواجب توافرها في المدقق:** والمتمثلة بأن يتمتع المدقق بدرجة عالية من الأمانة والاستقلالية، وأن يكون متعاونا ومتكاتفا مع أعضاء فريقه التدقيقي، وأن يكون صاحب مقدرة ذهنية عالية ومتفتحة، وأن يحرص هو والإدارة على توفير عوامل الجودة في العمل التدقيقي.
3. **مجموعة من العوامل الشخصية التي يجبُ توفرها في المدقق:** أن يكون ذا خبرة عملية، وتحصيلٍ علمّيً يؤهِّلانِهِ لممارسة المهنة ،كأن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، أو الدبلوم المتوسط كحدٍّ أدنى في حقلِ المحاسبة، وأن يكون المدقق حريصا على مشاركته في الدورات التدريبية الخاصة بمهنة التدقيق.
4. **مجموعة من الأساسيات العلمية لمهنة التدقيق:** مثل الإلتزام بتطبيق المبادئ المقبولة قبولا عاما، وبالأخص تطبيق مبدأ الموضوعية والالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق، وكيفية إعداد التقارير بالنسبة للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في النشاط المهني، وكيفية الاعتماد على النظام الرقابي الداخلي، وقابلية المدقق في اكتشاف الغش والتلاعب .

(14-1-2) عناصر جودة الأدلة في التدقيق

توصف عملية التدقيق على أنها عملية منظمة لجمع وتقييم الأدلة التي تتعلق بتأكيدات الإدارة، بوصفِها محورَ عمليةِ التدقيق. وتم تصنيف عناصر جودة الأدلة في التدقيق الى ثلاثة أصناف؛ و هي كالأتي (حمدونه وحمدان،2008):

أ- **الملاءمة (Relevance):** أن يتعلق الدليل بهدف التدقيق الذي يقوم المدقق باختباره.

ب- **المصداقية (Reliability):** تعبر المصداقية عن مدى الاعتماد على الدليل، أو الدرجة التي يستحق فيها الدليل أن يوثق به .وهناك خمسة محددات للمصداقة تتمثل في:

- استقلال مصدر الدليل.
- فعالية الرقابة الداخلية لدى العميل إذا كان مصدر الدليل داخلي.
- المعرفة المباشرة للمدقق : فمثلا؛ حضور المدقق للجرد الفعلي للمخزون، يعطي دليلا أكثر مصداقية مما لو قدمت الإدارة نتيجة هذا الجرد دون حضور المدقق.
- درجة تأهيل الأفراد مُعِّدي الدليل.
- درجة الموضوعية في الدليل : فمثلا الأدلة الخارجية أكثر موضوعية عادة من مثيلاتها الداخلية.

ج- **الكفاية (sufficiency):** تتعلق الكفاية بكمية الأدلة التي يتم قياسها من خلال حجم العينة، وهناك دائمًا عاملان يحددان حجم عينة المدقق هما:

- توقعات المدقق حول وجود تحريفات في بند ما.
- فعالية الرقابة الداخلية لدى العميل.

وأشار (زعرب، 2010) في دراسته لوجود عوامل أخرى لتحديد حجم عينة المدقق وهي:

- البنود ذات القيم العالية أو ذات الخصائص المحددة مثل أنها تتعرض عادة للمخاطر.
- البنود التي تزيد عن حجم معين أو عن حد معين.
- بعض البنود التي تستخدم للحصول على معلومات عن طبيعة المنشأة وعملياتها ومخاطر الرقابة.
- بعض البنود من أجل اختبار الأنشطة الرقابية.

ويرتبط حجم العينة بعلاقة طردية بتوقع التحريف في بند ما، فكلما زادت هذه التوقعات، عَمِلَ المدققُ على زيادة حجم العينة للحصول على إقتناع أكبر بالدليل . وكذلك يرتبط حجم العينة بعلاقة عكسية بفاعلية الرقابة الداخلية لدى العميل؛ فإن الرقابة الداخلية الفعالة لدى العميل ستؤدي بالمدقق إلى اختيار عينة أصغر حجمًا لافتراضه قوة وفاعليّة الرقابة الداخلية لدى العميل. (حمدونه وحمدان، 2008)

د- **التوقيت الجيد (timeliness):** يشار إليه بالفتر ة التي يتم فيها جمع الأدلة، أو الفترة التي تغطيها عملية التدقيق ضمن الوقت المحدّد، وتعد الفترة التي تتم فيها عملية التدقيق من أنسب الأوقات للحصول على الدليل. ولا بد أن يتم أخذ كفاءة الدليل بعين الاعتبار، بحيث تتمُّ الموازنة بين كلفة الحصول على الدليل، ومدى توافر الاقتناع منه أو جدارته، والمفاضلة الدائمة بين أنواع الأدلة بحيث يتم اختيار أكفئها.

ويستخلص الباحث مما سبق، بأن هناك عوامل متداخلة تؤثر في عملية التدقيق بشكل عام، و جودة التدقيق بشكل خاص، حيث أنه بناءً على ما سبق، ووفقا لمتغيرات الدراسة؛ يتضح بأن للتدقيق و آلياته سواء التدقيق اليدوي أو الإلكتروني تأثيراً على وقت العمل والتوقيت لإتمامِ عملية جمع الأدلة، و هذا يترتب علية التأثير على جودة التدقيق؛ من حيث التكلفة اللازمة لإتمام عملية التدقيق، وكذلك قوة وحجية الوثائق للتدقيق الإلكتروني؛ كأدلة في عملية الإثبات، والحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية.

(15-1-2) أهمية جودة التدقيق

تكمن أهمية جودة التدقيق في كون المستخدمين الخارجيين للقوائم الماليّة يتوقعون من مخرجات عملية التدقيق؛ والمتمثلة في تقرير مدقق الحسابات، الجودة التامة لأنهم يعتمدون في اتخاذ قراراتهم، ورسم سياساتهم، على تلك القوائم، وبالتالي فإن جودة التدقيق مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المستفيدة من عملية التدقيق(Tayler, and Glezen,1996). ويمكن بيان هذه الأطراف كما يلي:

1. مدقق الحسابات: ويهتم مدقق الحسابات بأن تتم عملية التدقيق بأعلى جودة ممكنة؛ وذلك من أجل تحسين سمعته، وشهرته، وموقفه التنافسي في مجال عمله.

2. إدارة الشركة: تعتبر إدارة الشركة المسؤولة عن إعداد القوائم المالية، وبالتالي فإن تنفيذ عملية التـــدقيق، بأعلى جودة ممكنة؛ يُمكّنها من معرفة أماكن القـــوة والضـــعف فيهـــا، ويساعدها في وضع الخطط المستقبلية. ومن ناحية أخرى فإن تقرير التدقيق له ردود فعل في السوق، مما قد يؤثر على أسعار الأسهم الخاصة بالشركة .
3. البنوك: تعتمد البنوك ومؤسسات التمويل بشكل كبيرعلى القوائم المالية المُدَقَّقة، وخاصة في منح القروض والتسهيلات البنكية. ومما لاشك فيه أن جودة عملية التدقيق سوف تؤثر إيجابياً على جودة قراراتهم .
4. الدائنون: يهتم الدائنون بالقوائم المالية المدققة من قبل مدقق قانوني خارجي؛ لمنح العملاء تسهيلات ائتمانية بناءً على تلك القوائم. ولاشك أن جودة التدقيق سوف تؤثر كثيراً على قراراتهم في منح الإئتمان.
5. الهيئات والأجهزة الحكومية: تعتمد الأجهزة الحكومية على القوائم المايـة المدققة في أغراض كثيرة، منها التخطيط والرقابة، وفرض الضرائب، وتقرير الإعانات لبعض الصناعات. وتسعى الأجهزة الحكومية إلى أن تتم أعمال التدقيق وفقاً لمستوى عالٍ من الجودة؛ من أجل حماية النشاط الاقتصادي، وجميع الأطراف ذات الصلة والعلاقة بعملية التدقيق.

(16-1-2) إطار جودة التدقيق (A Framwork for Audit Quality)

الهدف من عملية تدقيق القوائم المالية هو تمكين المدقق من تكوين رأي حول القوائم المالية، و الذي يبنى على أساس الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول ما إذا كان البيانات المالية خالية من تحريفات مادية، وأن يقدم تقريرا وفقا لنتائج مدقق الحسابات (IAASB,2014).

حيث طور مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية international Audit and Assurance Standards Board (IAASB) إطاراً لجودة التدقيق ، و هذا الإطار ينص على أن جودة التدقيق من الممكن أن تتحقق من خلال مدققين يتصفون بما يلي:

- أن يظهر القيم و الأخلاق والمواقف المناسبة.
- امتلاك الدراية والمهارة والخبرة الكافية، فضلاً عن تخصيصهِ الوقت الكافي لأداء عمل التدقيق.
- تطبيق عملية التدقيق وإجراءات ضبط جودة التدقيق؛ بما يتوافق مع القوانين والتشريعات والمعايير المطبقة.

- تقديم تقارير ذات أهمية و فائدة وفي الوقت المناسب.
- التفاعل بشكل مناسب مع أصحاب المصلحة ذوي العلاقة.

حيث تتأثر جودة عملية التدقيق الفردية بالمدخلات، والعمليات، والمخرجات، والتفاعلات الموضحة في الإطار التالي:

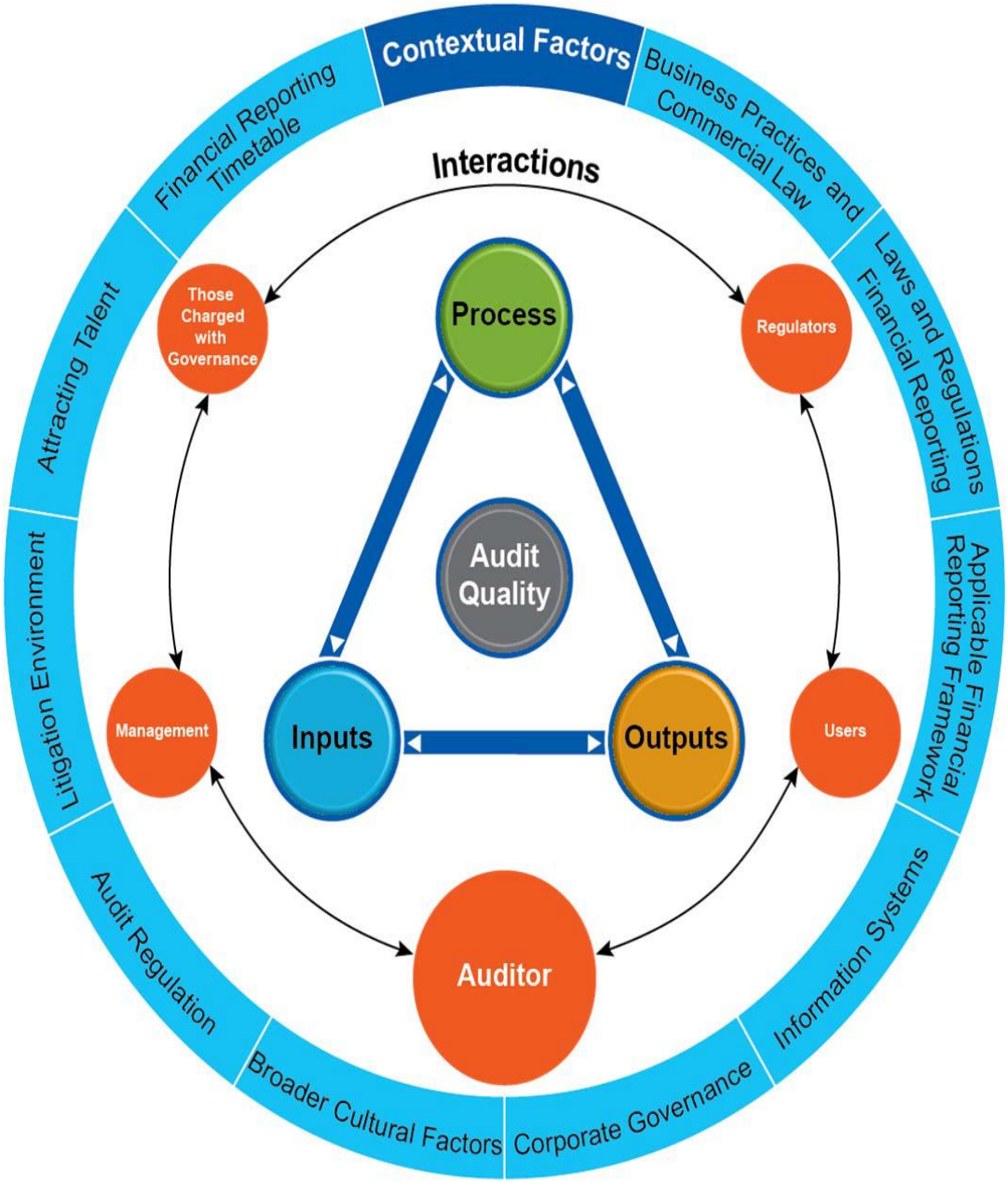

شكل رقم (2) إطار جودة التدقيق

المصدر: (IAASB,2014)

حيث يوضح الشكل أعلاه ما يلي:

- جودة التدقيق.
- المدخلات – العمليات – المخرجات.
- المنظمين – المستخدمين – المدققين – الإدارة – القائمين على التنفيذ.
- العوامل السياقية – الممارسات التجارية والقوانيين التجارية – اللوائح والقوانيين للتقارير المالية – إطار إعداد التقارير المالية – نظم المعلومات – حوكة الشركات – قواعد العوامل الثقافية – تنظيم التدقيق – البيئة القضائية – الحصول على المواهب – جدول التقارير المالية.

الشكل أعلاه يميز ويوضح العناصر التالية: (IAASB,2014)

1. **المدخلات:** حيث يتم تجميع المدخلات في عوامل المدخلات التالية: القيم والأخلاق دور المدققيين، والتي بدورها، تتأثر بالثقافة السائدة داخل شركة تدقيق الحسابات، و امتلاك الدراية والمهارة و الخبرة الكافية؛ وتخصيص الوقت الكافي لأداء عمل التدقيق. بالإضافة إلى تأثرها - على الصعيد الوطني أو القانوني- بالتشريعات والقوانين والمعايير التي تضبط عملية التدقيق. و كما أن هناك تأثّراً لمدخلات جودة تدقيق الحسابات بالطريقة التي سيتم تنفيذ عملية تدقيق بها، والتفاعل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والمخرجات؛ على سبيل المثال، القوانين واللوائح قد تتطلب تقارير محددة (المخرجات)، التي تؤثر على المهارات (المدخلات) المستخدمة.
2. **العمليات :** حيث تتم عملية التدقيق من خلال معايير التدقيق الدولية، وإجراءات ضبط الجودة وإبدار الرأي والتشاور الداخلي في الشركات وتأثيرها على جودة التدقيق. (IAASB,2014)
3. **المخرجات:** وتشمل المخرجات التقارير والمعلومات التي يتم إعدادها بشكل رسمي، ويقدمها طرف إلى طرف آخر، وكذلك المخرجات التي تنشأ عن عملية التدقيق التي عادة ما تكون غير مرئية لأولئك خارج الشركة المدققة وهذه قد تشمل التحسينات على ممارسات إعداد التقارير المالية للمنشأة والرقابة الداخلية على التقارير المالية، التي قد تنجم عن نتائج المدقق. (IAASB,2014)
4. **التفاعلات الرئيسة في إعداد التقارير المالية:** في حين أن كل أصحاب المصلحة يُؤَدون أدواراً فردية مهمة في إعداد التقاريرالمالية، من أجل دعم إعداد التقارير المالية بجودة عالية، و بالطريقة التي تتفاعل من خلالها كل الجهات المعنية بموضوع التدقيق، و التي يمكن أن يكون لها تأثير خاص على جودة التدقيق.هذه التفاعلات التي تؤكّدها الاتصالات الرسميّة وغير الرسمية،

تـؤثّرُ بـدورها فـي السـياق الـذي يُـتمِّمُ تنفيـذ التـدقيق، ويسـمحُ لعلاقـة ديناميكيـة بـين المـدخلات والمخرجات. على سبيل المثال، يمكن للمناقشات بين مدقق الحسابات، ولجنـة التدقيق، فـي شركة مدرجة في مرحلة التخطيط أن تؤثر علـى استخدام مهارات متخصصـة (المدخلات) فضـلاً عن تأثيرها في شكل تقرير مراقب الحسابات ومحتواه، إلى القائمين على عملية التدقيق (المخرجات). في المقابل، بالنسبة للشركات المملوكة للقطاع الخاص، قد يكون هنـاك حضـور من قبـل المـالكين أثناء عملية التدقيق. في هذه الظروف، قد يكون هناك اتصـالات غير رسمية متكررة، ممـا يسـهم في وجود جودة في عملية التدقيق. (IAASB,2014)

5. **العوامل السياقية:** ويتمثل هذا بوجود عدد من العوامل البيئية أو السياقية ، مثل القوانين واللـوائح وحوكمة الشركات، والتي لديها القدرة فـي التـأثير علـى طبيعـة ونوعيـة التقـارير الماليـة، بصـورة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك جودة التدقيق من حيث الاستجابة المناسبة من قبل المدققين لهذه العوامل، عند تحديد أفضل السبل للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة. (IAASB,2014)

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

(1-2-2) الدراسات باللغة العربية

1. دراسة (يعقوب، 2012)، بعنوان " أثر المعالجة الآلية للبيانات على فعالية التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات والخبراء المهنيين"

أعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي في تحليل البيانات والمعلومات المحصل عليها باعتبار البحث يدور حول أثر المعالجة الآلية للبيانات على فعالية التدقيق الخارجي واستخدم الوسائل الاحصائية باستخدام النسب المئوية والتكرار وجمع الاستبيان.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات، على التدقيق الخارجي، وما إذا كانت تساعد في تحقيق الفعالية في التدقيق، وهدفت إلى البحث في أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، لتحقيق الأهداف وإبراز تأثير التشغيل الإلكتروني للبيانات، على نظام المعلومات المحاسبي، وإبراز تأثير التشغيل الإلكتروني للبيانات، على نظام الرقابة الداخلية، وتحديد العراقيل، والصعوبات، التي يواجهها المدقق الخارجي في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني.

بحيث أوصت هذه الدراسة بضرورة عَدِّ نظام المعلومات المحاسبي، مصدرا رئيسا للمعلومات في المؤسسة، حيث تعتمد عليه الإدارة لتوفير المعلومات اللازمة،وفي الوقت المحدد، لذا تسعى كل المؤسسات، لتطوير وتحديث هذا النظام باستمرار، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات التي توفر الدقة، والسرعة، وتخفّض التكلفة الأمر الذي يؤدي إلى تغير عملية معالجة البيانات وتخزينها، مما يستوجب تطوير الضوابط الرقابية.

وأمام كل هذا فإن التدقيق في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني، يستوجب من المدقق دراسةً وفهماً جيّداً للبيئة التي تتم فيها معالجة البيانات؛ حتى يسهل فهم النظام المحاسبي، ونظام الرقابة الداخلية .والذي يتطلب استخدام أساليب وإجراءات حديثة، والاستفادة من مزايا تكنولوجيا المعلومات . وأخيراً خَلُصت الدراسة إلى أن التشغيل الإلكتروني يساعد المدقق في تحقيق الأهداف بطريقة أفضل.

2. دراسة العرود و اخرون (2011) بعنوان "تأثير تطبيق مدققي الحسابات لأساليب تكنولوجيا المعلومات على إتمام عملية التدقيق الالكتروني في الأردن"

هدفت الدراسة للتعرف على تاثير تطبيق مدققي الحسابات لأساليب تكنولوجيا المعلومات على إتمام عملية التدقيق الالكتروني في الأردن من خلال:

1. التعرف إلى مستوى استخدام مدققي الحسابات في الاردن لاساليب تكنولوجيا المعلومات.
2. التعرف على مدى استخدام أجهزة وبرمجيات العميل قي مكاتب تدقيق الحسابات في الأردن.
3. تحليل أثر استخدام أنظمة المعلومات التكنولوجية في إتمام عملية التدقيق الالكتروني في مكاتب تدقيق الحسابات في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات.
4. تحليل أثر استخدام أنظمة المعلومات التكنولوجية في اعداد التقرير الالكتروني لدى مكاتب تدقيق الحسابات في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات.
5. تقديم توصيات علمية مبنية على نتائج الدراسة لإدارات مكاتب تدقيق الحسابات قي الأردن للاستفادة منها في تطوير استخدام انظمه المعلومات التكنولوجية في إتمام عملية التدقيق الالكتروني واعداد التقرير الالكتروني.

وتم إعداد استبانة وزعت على عينة من المدققين الخارجيين الأردنيين وعددهم 150 مدققا، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ان مستوى استخدام المدققين لأساليب تكنولوجيا المعلومات، واتمام عملية التدقيق، جاءت متوسطة، وذلك بوجود متوسطين حسابيين على التوالي هما (3.24) (3.37).
- يوجد أثر لتطبيق أساليب تكنولوجيا المعلومات مجتمعة؛ على إتمام عملية تدقيق الحسابات، ويفسر ما مقداره 63%من التباين في إتمام عملية التدقيق الالكتروني

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير آليات، ووسائل التدقيق الالكتروني، وإعداد التقرير الالكتروني، والحرص على استخدام برامج حاسوبية متطورة لدى مكاتب التدقيق في الأردن؛ لما لها من أثر إيجابي في سرعة التدقيق الالكتروني، وسلامة البيانات المالية.

3. دراسة (المطارنة، 2011) بعنوان " مدى التزام مدققي الحسابات الأُردنيين بمعيار التدقيق الدولي (300) في ظل التدقيق الإلكتروني : دراسة ميدانية"

أعتمدت الدراسة للوصول الى أهداف الدراسة ونتائجها والتوصيات على استخدام الاستبيان في تحليل بياناتها حيث هدفت هذه الدراسة إلى التّعرف على مدى التزام مدققي الحسابات الأُردنيين بمتطلبات معيار التخطيط رقم(300)، كذلك معرفة التزام مدققي الحسابات الأُردنيين بمعرفة أعمال العميل محل التدقيق، وتطبيق مفهوم الأهمية النسبية في مرحلة تخطيط عملية التدقيق الالكتروني. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أنه يوجد التزام من قبل المدققين في الأردن بمعيار رقم (300)؛ التخطيط لعملية التدقيق الالكتروني، وهذا الالتزام يعود لتوفير القناعة الكافية لدى المدقق عند إبداء الرأي المهني، حول عدالة تمثيل ومصداقية القوائم المالية للعميل محل التدقيق.
- أن المدقق في الأردن يقوم بالعمل على معرفة نشاط العميل، والتي يتطلبها معيار التدقيق رقم(300) والذي يؤدي الى تفعيل دوره في مرحلة تخطيط عملية التدقيق الالكتروني، والمساعدة في ضبط الوقت، وعَمَلِ الإجراءات اللازمة للقيام بعملية التخطيط بالشكل المناسب.
- يوجد تطبيق لمفهوم الأهمية النسبية في ظل التدقيق الالكتروني، والتي يتطلبها معيار التخطيط رقم (300)، من قبل مدققي الحسابات الأردنيين، وذلك لأهمية الاعتبرات التي يضعها المدقق في مجال اهتمامهِ، عند تطبيقهِ للأهميّة النسبيّة.

وأوصت الدراسة إلى ضرورة عقد الدورات من قبل جمعية المحاسبيين الاردنيين؛ لتوعية مدققي الحسابات الاردنيين بأهمية التدقيق الالكتروني، وما يعود به من فائدة على الأطراف ذات العلاقة، وعلى المدققين عند قيامهم بتنفيذ خطةً لعملية التدقيق الالكتروني؛ مراعاة لِمَا يطرأ من ظروف وأحداث خارج إطار العميل محل التدقيق، وضرورة زيادة الدعم للنواحي الفنية والمهنية، وتطوير الأساليب في مجال التدقيق الالكتروني، وضرورة العمل على تطوير القوانيين الأردنية وتوجيه الاهتمام إلى الالتزام بالمعايير الدولية، ومن ضمنها معيار التخطيط رقم (300).

4. دراسة (الشنطي، 2011) بعنوان "دور تكنلوجيا المعلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات: دراسة تطبيقية"

هدفت هذه الدراسة الى :

أ. بيان أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق.

ب. بيان الأثر و التغيرات المترتبة على استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق.

ت. معرفة مدى استخدام التدقيق الإلكتروني في الأردن.

حيث يتكون مجتمع الدراسات من مكاتب وشركات التدقيق المرخصة من قبل مجلس تنظيم مهنة تدقيق الحسابات في الأردن والمسجلة فعلياً لدى جمعية مدققي الحسابات حيث تم اختيار عينة عشوائية من بين هذه المكاتب حيث تم توزيع 60 استبانه عليهم بالأسلوب المباشر حيث تم استردادها مباشرة وباليد حيث بلغت نسبة الاسترداد لهذه الاستبيانات المستردة والمستخدمة لغايات التحليل 51 أستبانة.

حيث أوصت هذه الدراسة الى ضرورة إبراز أهمية تكنولوجيا المعلومات في مهنة تدقيق الحسابات وذلك من خلال تفعيلها بالمؤتمرات والمحاضرات والندوات والدورات التدريبية. و ضرورة مواكبة التطورات وملاحقة الأنظمة الحديثة وخاصة في مجالات تدقيق الحسابات وأنظمة الرقابة الداخلية وتدريب القائمين والعاملين عليها. وضرورة التركيز على عقد دورات تدريبية متخصصة للمدققين حول استخدامات تكنولوجيا المعلومات وآخر مستجداتها. وضرورة تسهيل حصول مدققين الحسابات على وسائل تكنولوجيا المعلومات بهدف استخدامها في عمليات التدقيق.

5. دراسة (الجوهر وآخرون، 2010) بعنوان "أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي: دراسة ميدانية"

حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة تحديد ا لأبعاد المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات وأ ثرها في مهنة التدقيق و تسليط الضوء على أنواع المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا ، التي يواجهها المدقق استناداً إلى نوع الخدمات التي يقدمها و قياس أثر هذه المخاطر على عناصر جودة خدمات التدقيق و تقديم المقترحات أو الإ رشادات لإ زالة المعوقات المصاحبة لتنفيذ عملية التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات.

حيث اختبرت عينة الدراسة ، بشكل عمدي، من مجتمع المدققين الخارجيين العاملين في مكاتب التدقيق في الأرد ن، الحاصلين على رخصة مزاولة المهنة من جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، الذين عملوا في شركات تستخدم الحاسوب بمستويات مختلفة، وبلغ حجم العينة 60 مدقق.

حيث هدفت هذه الدراسة الى استخدم الباحثون مصطلح تكنولوجيا المعلومات ،ليشير إلى البيئة التقنية الحديثة، وليعبر عن الأ جهزة والمعدات والبرمجيات كافةً ، التي تتعامل مع البيانات لغرض معالجتها وتحو يلها إلى معلومات ومعرفة المدقق بتكنولوجيا المعلومات إحدى الوسائل الأ ساسية للنجاح في مزاولته للمهنة ،ويتطلب ذلك إعادة النظر في الإطار المنهجي المتعلق بتأهيله والتكامل بين رقابة الحاسوب و أنشطة عمليات التشغيل ، واستبدال الرقابة المبرمجة بالإجراءات اليدوية، للقيام بالفحص والمطابقة لكل عملية ، بما يمكن من تخفيض الأ خطاء البشرية التي تحدث في النظم اليدوية، ولكن في الوقت نفسه ظهر أنواع جديدة من المخاطر، لابد من تحليلها ، ووضع الإجراءات الرقابية المناسبة.

6. دراسة (جابر،2009) بعنوان: "أثر حوسبة أنظمة المعلومات المحاسبية في إدامة مسار التدقيق من وجهتي نظر مدققي الحسابات والعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات "

هدفت الدراسة إلى معرفة دور أنظمة المعلومات المحاسبية، في استمرارية مسار التدقيق، من وجهتي نظر مدققي الحسابات والعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات، وإلى التعرف على طبيعة ومكونات مسار التدقيق، في ظل أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

حيث اعتمدت هذه الدراسة على أداة الاستبانة في جمع البيانات الميدانية؛ حيث تم توزيعها على مجتمع الدراسة بأكمله، الذي يتكون من (4) شركات تدقيق حسابات، و (13) شركة من الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات ذات التصنيف الممتاز.

حيث خَلصت هذه الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية؛ ما بين حوسبة أنظمة المعلومات المحاسبية، وبين إدامة مسار التدقيق والتي من شأنها الحفاظ على وعنصر التوثيق المستندي، وتتبع وتعقب وتسجيل الأحداث والعمليات المحاسبية.

حيث أوصت هذه الدراسة بضرورة تأكيد أهمية إدامة مسار التدقيق لمصمّم النظم المعلوماتية ومحلّلها؛ من جهة ما تؤديه في توفير كافة متطلبات السيطرة والرقابة.

7. دراسة (خدّاش وصيام ،2003)، بعنوان "مدى تقبل مدققي الحسابات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات"، دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في الأردن.

هدفت الدراسة إلى قياس مدى إدراك مدققي الحسابات في الأردن لاستخدام Information Technology (IT)، في عملية تدقيق الحسابات، وكذلك معرفة المعوقات التي تحدّ من هذا الاستخدام.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز إدراك مدققي الحسابات، وزيادة قناعتهم بأهمية استخدام تكنولوجيا الـ (IT)، في عملية التدقيق من حيث توفير الوقت، وسرعة الإنجاز، وخفض التكلفة وزيادة الفاعلية ودقة العمل. إلا أن الواقع العملي يشير إلى قلة استخدام وسائل تكنلوجيا المعلومات في التدقيق بشكل كبير بسبب وجود عدة محددات.

(2-2-2) الدراسات الاجنبية

1. دراسة (Adeyemi .et al , 2014) بعنوان " Audit Technology Tools and Business Process Assurance: Assessment of Auditors' Perspective in Nigeria.

أدوات تكنولوجيا التدقيق وظبط إجراءات العمل: تقييم وجهة نظر مدققي الحسابات في نيجيريا، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم إدراك امتثال الموظفين لتطبيق أدوات تكنولوجيا التدقيق في نيجيريا. حيث قدمت هذه الدراسة تحليلا تجريبيا من المدخلات؛ المقدمة من عينة من 173 من مدققي الحسابات، عبر 67 شركة من 5 قطاعات رئيسة من سوق نيجيريا للأوراق المالية.
والهدف من هذه الدراسة هو دراسة تصور استخدام المدققين الداخليين "من أدوات التكنولوجيا في توفير العمليات المالية ومتطلبات الإبلاغ العمليات التجارية في نيجيريا من خلال التحقيق من تجربة التدريب العملي. ولتحقيق ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى:

- التحقيق في مدى استخدام أدوات التكنولوجيا من قبل إدارات التدقيق الداخلي في الشركات النيجيرية.
- التحقيق في مدى الاعتماد على أدوات التدقيق في توفير ضمان التدقيق الفعال.

- تحديد سبل للحد من الثغرات الموجودة في استخدام أدوات تكنولوجيا التدقيق.

بحيث اقترحت نتائج الدراسة أن المدققين الداخليين، وأقسام التدقيق في الشركات النيجيرية، لا تستفيد بشكل كبير من الأدوات المتاحة. هذا وقد اكتشفت الدراسة أيضا؛ أنّ أهم العوامل التي تحول دون استخدام أدوات التكنولوجيا في قطاعات أخرى؛ هي صعوبة الوصول لبرمجيات التدقيق و تكاليف التدريب، إلى جانب عدم وجود دعم الإدارة العليا؛ من خلال تعليقات إضافية تم الحصول عليها من أداة المسح.

2. دراسة (Olasanmi,2013) بعنوان:" Computer Aided Audit Techniques and Fraud Detection"

حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الأنواع المختلفة للاحتيال، و المكتشفة من خلال التعاملات المالية في نيجيريا، و كذلك تقييم حالات الغش وإعتماد أدوات التدقيق بمساعدة الحاسوب، في الكشف عن حالات الاحتيال في المؤسسات.

حيث تم جمع البيانات للدراسة من شركات التدقيق كبيرة الحجم، و تم استخدام أساليب التحليل الإحصائي على اختلافها (spss)؛ للحصول على النتائج. حيث بلغ 72.8% من المستجيبين لاسئلة الدراسة أيدوا الدور الكبير والفعال للتدقيق بمساعدة تقنيات الحاسوب، في الكشف عن حالات الاحتيال، و 58.1% من المستجيبين للدراسة أكّدو بأن التدقيق بمساعدة تقنيات الحاسوب ساعد في تطوير أداء المدققين.

و ختمت الدراسة بالقول بأن التدقيق بمساعدة تقنيات الحاسوب يساعد في شفافية و وضوح التقارير المالية في الشركة.

**3. دراسة (Tucker, 2010) بعنوان: "IT And The Audit " **

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير التكنلوجيا على الرقابة الداخلية واعتبار ان المدقق جزءا من تكنولوجيا المعلومات وأن السيطرة على هذه التكنولوجيا أحد العوامل المهمة للتدقيق، وأن المدقق يستخدم الأشخاص ذوي المهارات والمستوعبيين تماما لكيفية إعداد التقرير.

حيث أعتمد الباحث على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالمصادر ذات العلاقة بموضوع البحث وخاصة نظم المعلومات المحاسبية الرقابة الداخلية، كذلك استخدمت الاستبانة في الجانب العملي واجريت الدراسة في بريطانيا.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها:

أن النمو المتسارع في تكنولوجيا المعلومات وقابلية المشاريع بمختلف أحجامها للتنافس على استعمال التقنيات الحديثة في المعالجة وتخزين البيانات، أدى إلى التأثير على عملية التدقيق من إذ مواكبة إجراءات واساليب التدقيق لهذه التكنولوجيا الحديثة. وأن الكنولوجيا تؤثر على نظام الرقابة الداخلية وعلى الطرق المتبعة من قبل المدقق في فحص نظام الرقابة الداخلية.

4. دراسة (Whittington,2008) بعنوان: New Audit Documentation Requirement: SAS 96 Raise the Bar for Audit Documentation Adding Specific Requirement in Several Areas.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اجراءات ومتطلبات التوثيق المستندي المتعلق بالاعمال المحوسبة، وزيادة أعمال التدقيق عليها والناتجة عن الزيادة الكبيرة في استخدام التكنولوجيا وتعدد أعمال وأنشطة الشركات، والمنافسة العالمية.

أعتمد الباحث المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة ووضع الفروض والمنهج الاستقرائي لاختبار مدى صحة الفروض والاحصاء الوصفي والتحليلي كأداة إحصائية في جمع وتحليل البيانات. وأجريت الدراسة في الولايات المتحدة الامريكية.

وتوصلت الدراسة إلى تحديد مشاكل التوثيق المستندي الناتجة عن التطورات التكنولوجية في بيئة المحاسبة والتدقيق وكان أهم مشاكل التوثيق المستندي هي: قضايا تتعلق بثبات المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقوائم المالية والإفصاح وكذلك الأعمال غير المستمرة والتقديرات الشخصية وظروف عدم التأكد وبيان نتائج إجراءات التدقيق التي تعطي مؤشراً للقوائم المالية حول الإجراءات التي تحتاج إلى تعديل، وبيان الحالات التي تسبب وجود صعوبات كثيرة تتعلق بتطبيق إجراءات التدقيق التي يراها المدقق ضرورية.

كما تبين أن التوثيق المستندي يهدف بشكل أساسي لتوفير الدعم لتقرير المدقق والرقابة على عملية التدقيق، وأن يكون هذا المعيار معروفاً من حيث التطبيق والمفهوم، وسبب ظهور التطورات التكنولوجية على نظام الرقابة الداخلية وتنوع وتعقيد الأعمال التي يقوم بها المحاسب وبالتاي المدقق الداخلي وان التوثيق المستندي يتطلب الاحتفاظ بعدة نسخ من العقود المهمة التي تمكن المدقق من تقييم حسابات النشاطات المهمة.

5. دراســة (Al-Jabari,2004) بعنــوان: The Impact of Information Technology on the Internal Audit Process in Jordan

هدفت هذه الدراسة إلى وضع نموذج أو خطوات من أجل القيام بعملية تدقيق فعلية في ظل نظام محاسبي يعتمد على الحاسوب، وكيفية استخدام الحاسوب في دعم عملية التدقيق.

حيث اعتمدت هذه الدراسة على إجراء مقابلات مع كافة المدققين في شركة فاست لينك والبالغة عددهم (10) مدققين.

حيث خلصت الدراسة إلى وضع نموذج للقيام بعملية تدقيق ضمن نظام محاسبي إلكتروني حيــث اثبت هذا النموذج فاعليته من حيث الوقت المستغرق وتخفيض الخسائر لأنه يبدأ بالمخاطر ذات الاهمية القصوى.

فيما أوصى الباحث ببدء التدقيق من المخاطر ذات الاهمية القصوى نظراً لأهميتها لأن الوقوع فيها يؤدي إلى إيقاع الشركة في خسارة كبيرة، من حيث يتم تقسيم الشركة إلى دورات ثم تحديد المخاطر ذات الأهمية القصوى في هذه الأنشطة وبعد ذلك يتم التدقيق على هذه المخاطر.

6. دراسة (Tittanen, 2001) بعنوان: " The Role of User Support Services in Modern Auditing"

أوضحت الدراسة أن توظيف تقنية المعلومات في مجال التدقيق يساعد في بناء قاعدة إلكترونية للزبائن، وفي اختيار عينة التدقيق بشكل أدق ، وهذا ينعكس على مصداقية نتائج العينة . وأشارت الدراسة إ لى مجموعة من العناصر الداعمة عند استخدام التكنولوجيا، ومنها التعليم والتدريب، وأكدت إلى أن التأ هيل والتدريب هما نقطة البداية لتطوير مهارات المدققين، ولابد من تطوير ذلك بشكل ذاتي

. وخلصت الدراسة إلى أن وجود مثل هذه الخدمات الداعمة يجعل المهنة ذات إنتاجية أكبر وتجاوز العديد من المخاطر الناتجة عن نقص الكفاءة، أن استخدام مثل هذه الأدوات من شأنها جعل عملية التدقيق أكثر إنتاجية.

7. دراسة (Fischer, M , J , 1996) بعنوان: "The Benefits of New Technologies As A Source of AuditEvidence: An Interpretive Field Study"

استخدمت هذه الدراسة المنهجية التفسيرية لد راسة المنافع المتحققة من استخدام أنواع جديدة من التكنولوجيا في عملية التدقيق، حيث قامت بدراسة ميدانية على شركات التدقيق الست الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ركزت الد ا رسة على جميع منهجيات التدقيق التي تبنت طرقاً حديثة حيث لم تقتصر على تلك التي قامت بحوسبة عملية التدقيق.

وكان الهدف الأساسي لهذه الدراسة تقديم كفاءة وفعالية المنهجيات الحديثة المستخدمة من قبل شركات التدقيق الكبرى، وقد بينت الدراسة أن دور تكنولوجيا المعلومات في عملية تحسين كفاءة التدقيق لا يمكن إنكاره وأن ذلك يمكن تحقيقه دون أن يكون له تأثير سلبي على جودة عملية التدقيق، ولكن المنافع المتحققة من استخدام منهجيات تدقيق حديثة في مجال الكفاءة والفعالية مرتبطة بشكل أساسي بالتخلص من الطرق والإجراءات القديمة الخاصة بالمنهجيات الحديثة نفسها، لذلك بينت الدراسة أن إدراك المنافع الحقيقية للمنهجيات الحديثة سواء من قبل مستخدميها أو من قبل من يقومون عمل المدقق يتطلب استخدام المدقق لهذه المنهجيات بأساليب مناسبة مع مراعاة بذل العناية المهنية المعقولة في عملية تبني هذه المنهجيات.

(3-2-2) ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

لقد ركزت كثير من الدراسات السابقة على استخدامات تكنلوجيا المعلومات في عملية التدقيق و مدى استخدام الحاسوب في تأثيره على معايير التدقيق وتحدثت عن إستخدام نظم المعلومات في استمرارية مسار التدقيق ومدى التزام مدققين الحسابات بمعيار 300 في ظل التدقيق الالكتروني و أثر المعالجة الآلية في عملية التدقيق حيث جاءت هذه الدراسة لتختلف عن الدراسات السابقة بالتعرف على أثر تطبيق التدقيق الإلكتروني على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن حيث جاء تأثيره على جودة التدقيق بأبعادها من خلال (تقليل وقت العمل، وتخفيض تكاليف عملية التدقيق، وحجية الوثائق الإلكترونية كأدلة في الإثبات، والحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية) لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

(3-1) المقدمة

(3-2) منهجية الدراسة

(3-3) مجتمع الدراسة وعينتها

(3-4) أداة الدراسة والتعريف بها

(3-5) صدق أداة الدراسة

(3-6) ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

(3-7) إجراءات الدراسة

(3-8) الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

(3-1) المقدمة

يتناول الباحث في هذا الفصل المنهجية المطبقة في إجراء هذه الدراسة، واصفا الطرق والاجراءات التي تم استخدامها للقيام بها؛ من أجل الإجابة عن الاسئلة التي تمثل مشكلة الدراسة وهدفها، حيث يستعرض مجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة وتفاصيلها وصدقها وثباتها، والأساليب الإحصائية المستخدمة.

(3-2) منهجية الدراسة

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لأنّهُ يتناسب والأغراض التي تسعى إليها هذه الدراسة، و اعتمد الباحث للحصول على البيانات والمعلومات على نوعين من مصادر جمع البيانات، وهما:

المصادر الثانوية: تم الاعتماد على الكتب العلمية و الدراسات السابقة والبحوث المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية، والإحصائيات والمواقع الإلكترونية التي تتناول دراسة أثر تطبيق التدقيق الالكتروني على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن.

المصادر الأولية: تم تصميم استبانة هدفها قياس أثر تطبيق التدقيق الالكتروني على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الاردن، من وجهة نظر مكاتب التدقيق، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي Statistical Package for Social Science (SPSS).

(3-3) مجتمع الدراسة وعينتها

ثالثاً: مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من كافة المدققين المجازيين لمهنة تدقيق الحسابات في الأردن والبالغ عددهم (586) مدققاً، (سجلات جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، 2014) إلا أن عدد المدققين المقيمين والمزاولين لمهنة التدقيق بلغ (328) مدققاً، وهو ما اعتماد عليه كمجتمع للدراسة. (www.jacpa.org.jo، تاريخ الزيارة: 2014/9/10) .

وقد تم سحب عينة عشوائية من المدققين المزاولين للمهنة وعددهم 140 مدققاً بنسبة 43%، استرجع منها 108 استبانة بنسبة استرجاع بلغت 77%، وتم استبعاد 16 استبانة غير صالحة للتحليل (تم استبعاد الاستبانات المعبأة من العاملين في مكاتب التدقيق وغير حاصلين على مزاولة

المهنة)، وبذلك خضعت للتحليل 92 استبانة تشكل ما نسبته 85% من الاستبانات المسترجعة، وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي، ويوضح الجدول رقم (1) ذلك.

جدول رقم (1)

الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

مجتمع الدراسة		عينة الدراسة		الاستبانات المستردة		الاستبانات الصالحة للتحليل	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
328	**%100**	**140**	**%43**	**108**	**%77**	**92**	**%85**

وبعد أن انتهى الباحث من تحديد أفراد عينة الدراسة النهائية، تم وصف الخصائص الشخصية لأفراد العينة:

1. توزيع عينة الدراسة حسب الجنس:

يتبين من جدول رقم (2) أن 92.4% من عينة الدراسة من الذكور، بينما الباقي 7.6% من الإناث، ويرجع ذلك الى العوامل الثقافية والاجتماعية والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع الأردني،حيثُ إنّ الأعمال المحاسبيّة تستهوي الذكور وأكثر من الإناث؛ فالإناثُ عادةً يَمِلْنَ إلى تخصصات أخرى في مراحل الدراسة.

جدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

	الجنس	العدد	النسبة المئوية %
1	**ذكر**	**85**	**%92.4**
2	**أنثى**	**7**	**%7.6**
المجموع		**92**	**%100**

2. توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

يتضح من الجدول رقم (3) أن **90.2%** هم من حملة البكالوريوس ،**و 4.3%** هم من حملة الماجستير، و **3.3%** هم من حملة دبلوم عالي، و **2.2%** هم من حملة الدكتوراه، ويلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس، مما يدل على توجه الفئة الأكبر نحو الجانب المهني أكثر من الأكاديمي.

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

	المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
1	دكتوراه	2	%2.2
2	ماجستير	4	%4.3
3	دبلوم عالي	3	%3.3
4	بكالوريوس	83	%90.2
المجموع		92	%100

3. توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

يتضح من الجدول رقم (4) أن ما نسبته 4.3% من عينة الدراسة، عدد سنوات الخبرة العملية لهم أقل من 5 سنة، و7.6% تتراوح بين 5 إلى اقل من 10 سنة، و 30.4% تتراوح بين 10إلى اقل من 15 سنة، وان ما نسبته 57.6% عدد سنوات الخبرة أكثر من 15 سنة، وهذا يدل على احتكاك عينة الدراسة بالواقع العلمي والمهني، وقدرتهم على إدراك فقرات الاستبانة وما تعنيه، مما ينعكس إيجاباً على صحة إجاباتهم عن أسئلة الاستبانة.

جدول رقم (4)
توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

	الخبرة بالسنوات	العدد	النسبة المئوية %
1	أقل من 5 سنوات	4	%4.3
2	5 إلى اقل من 10 سنوات	7	%7.6
3	10 إلى اقل من 15 سنة	28	%30.4
4	15 سنة فما فوق	53	%57.6
المجموع		92	%100

4. توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

يتضح من الجدول رقم (5) أن 90.2% هم من تخصص المحاسبة، و 5.4% هم من تخصص مالية ومصرفية، و2.2% هم من تخصص إدارة الأعمال، و 2.2% هم من تخصصات أخرى (اقتصاد،.....)، ويلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من تخصص المحاسبة، وهذه نتيجة طبيعية حيث إن مهنة التدقيق تقوم على أساس المحاسبة، وهذه يعطي مؤشراً على أن أفراد عينة الدراسة كانت لهم خلفية علميّة مؤهلة للإجابة على أسئلة الاستبانة، وأن إجاباتهم تكون واقعية ولها مصداقية عالية.

جدول رقم (5)
توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

	التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية %
1	محاسبة	83	%90.2
2	مالية ومصرفية	5	%5.4
3	إدارة أعمال	2	%2.2
4	أخرى	2	%2.2
المجموع		92	%100

5. توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية :

يتضح من الجدول رقم (6) أن 5.4% هم من حملة شهادة CPA، أن 3.3% هم من حملة شهادة CMA، أن 1.1% هم من حملة شهادة CIA، وهذا يعني أن ما نسبته 9.8% هم من حملة الشهادات المهنية بالإضافة إلى شهادة محاسب قانوني أردني (JCPA)، وفي هذا دلالة على أهمية منح هذه الشهادة للمحاسبين؛ لأنها تعكس كفاءتهم وإلمامهم في جوانب المحاسبة والتدقيق، مما يوفر دليلاً قوياً للوثوق بإجابات أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية

ت	الشهادات المهنية	العدد	النسبة المئوية %
1	JCPA	92	%100
2	CPA/ JCPA	5	%5.4
3	CMA/ JCPA	3	%3.3
4	أخرى / JCPA	1	%1.1
المجموع		92	%100

(3-4) أداة الدراسة والتعريف بها

أ- وصف أداة الدراسة (الاستبانة)

بعد الانتهاء من تحديد مشكلة الدراسة وأسئلتها وفرضياتها، قام الباحث بإعداد أداة الدراسة وتطويرها بالشكل الذي يغطي كافة متغيرات الدراسة، وقد تم إعداد الاستبانة على النحو الاتي:

- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.

- عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والارشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
- توزيع الاستبانة على أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

وقد تكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من أربعة أجزاء، وهي:

الجزء الأول: ويحتوي على إرشادات عامة تتعلق ببعض المصطلحات الواردة في الاستبانة.

الجزء الثاني: وخصص لمعرفة البيانات العامة لأفراد عينة الدراسة، وهي: (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التخصص والشهادات المهنية).

الجزء الثالث: وخصص لقياس تأثير عملية التدقيق الالكتروني على جودة التدقيق، موزعة على النحو الاتي:

القسم الأول: تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق.

القسم الثاني: تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق.

القسم الثالث: حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات.

القسم الرابع: الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية.

ب- مقياس أداة الدراسة

استخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي لمعرفة إجابات المستجيبين لفقرات الاستبانة، حيث يعتبر مقياس ليكرت من أكثر المقاييس المستخدمة لقياس اتجاهات المستجيبين وآرائهم، وقد حددت درجات الإجابات كما في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7)

مقياس درجة الأهمية

الأهمية	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
الدرجة	5	4	3	2	1

وقد تم اعتماد مقياس لدرجة تقييم أفراد عينة الدراسة، مقسم إلى ثلاثة مستويات، حيث احتسبت درجة القطع وذلك بقسمة حاصل الفرق بين أعلى قيمة للمقياس (5) وأقل قيمة فيه (1) على ثلاثة مستويات، أي أن درجة القطع تكون كالآتي: **{**(5-1) / 3 = 1.33**}.** وبذلك تكون المستويات الثلاثة على النحو الآتي:

- درجة اتفاق منخفضة (1 - 2.33).
- درجة اتفاق متوسطة (2.34 - 3.67)
- درجة اتفاق مرتفعة (3.68 - 5)

(3-5) صدق أداة الدراسة

أ) صدق المحتوى: للتحقق من صدق أداة الدراسة قام الباحث بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس، وللوقوف على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وقد بلغ عدد المحكمين (9)، وكان الهدف من تحكيم الاستبانة التحقق من الآتي:

- ❖ مدى ملاءمة الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.
- ❖ مدى وضوح الفقرات الواردة في الاستبانة .
- ❖ مدى كفاية الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.

وبعد الاطلاع على اقتراحات المحكمين وملاحظاتهم، قام الباحث بالأخذ بتوجهاتهم بإجراء التعديلات التي تم اقتراحها، وأجرى التعديلات المطلوبة على الاستبانة قبل توزيعها على أفراد عينة الدراسة، ويبين الملحق رقم (3) أسماء السادة محكمي الاستبانة.

ب) صدق الاتساق البنائي لأقسام الدراسة:

يبين جدول رقم (8) معاملات الارتباط بين معدل كل قسم من أقسام الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة، والذي يبين معاملات الارتباط بين كل قسم والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، والذي أيضاً يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (α≤0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من (α=0.00)، وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (8)

معاملات الارتباط بين كل قسم والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة

المحور		عنوان القسم	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الاول		استخدام المدققين للتدقيق الإلكتروني	**70.4**	**0.00**
الثاني	القسم الاول	تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق	**69.2**	**0.00**
	القسم الثاني	تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق	**66.8**	**0.00**
	القسم الثالث	حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الاثبات	**65.6**	**0.00**
	القسم الرابع	الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية	**56.8**	**0.00**

الارتباط ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)

(3-6) ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

من أجل التأكد من أن الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها، والتثبت من صدقها، قام الباحث بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، بحساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbch Alpha)، وذلك لأن اختبار كرونباخ ألفا يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أُخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات الاستبانة، إضافة لذلك فإن معامل كرونباخ ألفا يعطي تقديراً للثبات، والجدول رقم (9) يوضح ذلك.

جدول رقم (9)

معامل كرونباخ ألفا (Cronbch Alpha) لقياس ثبات الاستبانة

المحور		عنوان القسم	كرونباخ ألفا
الاول		استخدام المدققين للتدقيق الإلكتروني	**81.0**
الثاني	القسم الاول	تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق	**77.9**
	القسم الثاني	تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق	**80.7**
	القسم الثالث	حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الاثبات	**85.9**
	القسم الرابع	الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية	**84.6**
جميع اقسام الاستبانة			**91.4**

يلاحظ من الجدول رقم (9) أن قيمة الثبات بلغت 91.4%، وهو ما يشير الى إمكانية ثبات النتائج التي يكمن أن تسفر عنها الاستبانة في حالِ تطبيقها، إذ إن الأرقام المذكورة جمعيها أكبر من 60% وهو الحد الأدني المقبول لمعامل كرونباخ ألفا، حيث إن النسبة المقبولة لتعميم النتائج بالنسبة للبحوث الإنسانية والاجتماعية هي 60% فأكثر. (Sekaran, 1992, p:291)

وفي ضوء ما تقدم، يكون الباحث قد تأكد من صدق استبانة الدراسة وثباتها، مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها.

(3-7) إجراءات الدراسة

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة والتحقق من صدقها، تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة، وتم عمل لقاء مع المعنيين لتوضيح الآلية التي يتم بموجبها تعبئة الاستبانة، وأن المعلومات التي سيتم جمعها سيتم معاملتها بسرية تامة وهي لغايات البحث العلمي فقط. وبعد (7) أيام من تاريخ

التوزيع تم جمع الاستبيانات، وبعدها قام الباحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS وذلك لغايات تحليل الإجابات والخروج بنتائج علمية.

(3-8) الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، تم الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية الملائمة في برنامج التحليل الإحصائي SPSS؛ بهدف معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية، وبالتحديد فإن الباحث استخدم الأساليب الإحصائية الآتية:

1. **معامل ارتباط بيرسون:** تم استخدامه للتحقق من صدق أداة الدراسة من خلال اختبار الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة.
2. **معامل كرونباخ ألفا:** تم استخدامه لاختبار مدى الاعتمادية على أداة الدراسة التي بموجبها تم جمع البيانات، بمعنى آخر يستخدم لاختبار (الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة).
3. **التكرارات والنسب المئوية:** تم استخدامها للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة.
4. **المتوسط الحسابي:** وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات الدراسة، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط حسابي.
5. **الانحراف المعياري:** تم استخدامه لتحديد تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، عن قيم المتوسط الحسابي.
6. **اختبار كولموكروف - سمرنوف (One-Sample K–S Test):** تم استخدامه للتحقق من أن بيانات متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي (Distribution Normal) من عدمه.
7. **اختبارT لمتوسط عينة واحدة (One sample T test):** تم استخدام هذا الاختبار لقياس التدقيق الإلكتروني وأثره على جودة التدقيق (تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق، تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق، حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات، الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية) لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن.

الفصل الرابع

نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

(4-1) المقدمة

(4-2) تحليل فقرات الدراسة

(4-3) إختبار فرضيات الدراسة

(4-1) المقدمة

يتناول هذا الفصل استعراض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها، بناءً على ما قد تم جمعه والحصول عليه من بيانات ومعلومات؛ من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على عينة الدراسة، كما تم الاشارة لذلك سابقاً، فقد تم استخراج النتائج المتعلقة بثبات أداة الدراسة، وتم استخراج البيانات الخاصة بوصف أفراد عينة الدراسة، ومن ثم سيتمُّ التطرق لاستخراج نتائج المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجاباتهم على فقرات استبانة الدراسة، وبعد ذلك تم إجراء التحليل الإحصائي، واختبار الفرضيات، وتم شرح ذلك مفصلاً خلال الفصل الحالي.

(4-2) تحليل فقرات الدراسة

يهدف هذا الجزء الى عرض تحليل البيانات عينة الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة، واستعراض أبرز نتائج الاستبانة، واستعان الباحث بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة، لوصف إجابات عينة الدراسة نحو فقرات الاستبانة.

النتائج المتعلقة بالإجابة على سؤال الدراسة الأول:

"ما هو استخدام المدققين للتدقيق الإلكتروني لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن؟"

وللإجابة على سؤال الدراسة الأول، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لاجابات أفراد عينة الدراسة، لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن، وذلك بهدف تحديد درجة اهتمام أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من الفقرات المذكورة، وتشخيص مدى تشتت الإجابات عن متوسطاتها الحسابية. وفيما يلي الوصف التفصيلي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول استخدام المدققين للتدقيق الإلكتروني لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن، وعلى النحو الآتي:

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (10)، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمستوى استخدام المدققين للتدقيق الإلكتروني لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن، حيث بلغ (4.03) بانحراف معياري (0.46)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من

أصل (5) درجات. وكان مستوى تقييم أفراد عينة الدراسة على جميع فقرات المحور إيجابيا وبدرجة مرتفعة.

جدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأهمية الفقرة استخدام المدققين للتدقيق الإلكتروني لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن

	العوامل المؤثرة على استخدام المدققين للتدقيق الإلكتروني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	توفر أجهزة حاسوب لدى مكتب التدقيق يستخدمها أثناء قيامه بالتدقيق.	4.30	0.81	2	مرتفعة
2	توفر برامج تدقيق حاسوبية جاهزة لدى مكتب التدقيق يستخدمها أثناء قيامه بالتدقيق.	4.21	0.82	3	مرتفعة
3	يوجد ملف لكل عميل على حاسوب المكتب يستخدمه أثناء قيامه بالتدقيق.	4.34	0.79	1	مرتفعة
4	القيام بالمراسلات مع العملاء التي يتم إعدادها وطباعتها باستخدام الحاسوب.	3.97	0.86	7	مرتفعة
5	عندما يقوم المكتب بتكليف مبرمج لفحص برنامج العميل.	3.80	0.89	13	مرتفعة
6	توفر برنامج يبين انسياب العمليات المحاسبية لدى العميل.	3.95	0.93	10	مرتفعة
7	يكون مكتب التدقيق مرتبط بالشبكة العالمية (Internet).	4.02	0.73	6	مرتفعة
8	وجود برنامج يكشف مواقع الأخطاء حال حدوثها.	3.96	0.92	9	مرتفعة
9	وجود برامج معدة مسبقاً للتدقيق النقدي فيما يتعلق بالرواتب و الأجور و المصاريف.	3.95	0.76	10	مرتفعة

	العوامل المؤثرة على استخدام المدققين للتدقيق الإلكتروني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
9	وجود برامج معدة مسبقاً للتدقيق النقدي فيما يتعلق بالرواتب و الأجور و المصاريف.	3.95	0.76	10	مرتفعة
10	وجود برامج معدة مسبقاً لتدقيق الأصول الثابتة.	4.10	0.88	4	مرتفعة
11	وجود برامج معدة مسبقاً لتدقيق الحسابات المدينة و أوراق القبض و الحسابات الدائنة و أوراق الدفع.	4.04	0.66	5	مرتفعة
12	توفربرامج معدة مسبقاً لتحليل النسب المالية.	3.97	0.91	7	مرتفعة
13	حصول مكتب التدقيق على ترخيص من العملاء بالدخول على عملياتهم من خلال الشبكة (Network).	3.84	0.84	12	مرتفعة
	جميع الفقرات	4.03	0.46		مرتفعة

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (10)، أن آراء أفراد عينة الدراسة، في جميع الفقرات الخاصة بفقرات مستوى استخدام المدققين للتدقيق الإلكتروني لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن كانت إيجابية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.80– 4.34)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام. وجاءت الفقرة التي تنص على أن "من العوامل المؤثرة على جودة التدقيق؛ وجود ملف لكل عميل على حاسوب المكتب يستخدمه أثناء قيامه بالتدقيق" في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (4.34)، وانحراف معياري بلغ (0.79). فيما حصلت فقرة "من العوامل المؤثرة على جودة التدقيق عندما يقوم المكتب بتكليف مبرمج لفحص برنامج العميل" على المرتبة الأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي (3.80) وانحراف معياري بلغ (0.89) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام. وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة تصوراً واضحاً حول كل فقرة من فقرات أثر تطبيق التدقيق الالكتروني، على جودة التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن. ويلاحظ وجود تفاوت نسبي

للأهمية من منظور أفراد عينة الدراسة لفقرات مستوى استخدام المدققين للتدقيق الإلكتروني لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن، حيث تفاوتت هذه الأهمية من فقرة إلى أخرى.

النتائج المتعلقة بالإجابة على سؤال الدراسة الثاني:

"ما هو اثر تطبيق التدقيق الالكتروني على جودة التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن؟"

وللإجابة على سؤال الدراسة الثاني، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة؛ لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن، وذلك بهدف تحديد درجة اهتمام أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من الفقرات المذكورة، وتشخيص مدى تشتت الإجابات عن متوسطاتها الحسابية.

وفيما يلي الوصف التفصيلي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر تطبيق التدقيق الالكتروني على جودة التدقيق؛ (تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق، تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق، حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات، الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية)؛ لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن، وعلى النحو الآتي:

أ. ما هو اثر تطبيق التدقيق الالكتروني على تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن؟

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (11)، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام، لأثر تطبيق التدقيق الالكتروني، على تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن، حيث بلغ (3.97) بانحراف معياري (0.43)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وكان مستوى تقييم أفراد عينة الدراسة على جميع الفقرات إيجابيا وبدرجة مرتفعة.

جدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأهمية الفقرة لأثر تطبيق التدقيق الالكتروني على تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن

	العوامل المؤثرة على تقليل وقت العمل اللازم لعملية التدقيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	توفر أجهزة حاسوب لدى مكتب التدقيق تُستخدم أثناء القيام بالتدقيق على العملاء	4.46	0.58	1	مرتفعة
2	توفربرامج تدقيق حاسوبية جاهزة لدى مكتب التدقيق يؤثر في تقليل وقت العمل اللازم لعملية التدقيق.	4.33	0.87	2	مرتفعة
3	يوجد ملف لكل عميل على حاسوب المكتب يؤثر في تقليل وقت العمل اللازم لعملية التدقيق.	4.23	0.84	3	مرتفعة
4	المراسلات مع العملاء التي يتم إعدادها وطباعتها باستخدام الحاسوب يؤثر في تقليل وقت العمل اللازم لعملية التدقيق.	4.15	0.80	4	مرتفعة
5	عندما يقوم المكتب بتكليف مبرمج لفحص برنامج العميل.	4.03	0.71	5	مرتفعة
6	توفر برنامج يبين انسياب العمليات المحاسبية لدى العميل.	3.86	0.92	7	مرتفعة
7	اذا كان مكتب التدقيق مرتبطاً بالشبكة العالمية (Internet).	3.80	0.90	10	مرتفعة
8	وجود برنامج يكشف مواقع الأخطاء حال حدوثها.	3.73	0.79	11	مرتفعة
9	وجود برامج معدة مسبقاً للتدقيق النقدي فيما يتعلق بالرواتب و الأجور و المصاريف.	3.86	0.88	7	مرتفعة
10	وجود برامج معدة مسبقاً لتدقيق الأصول الثابتة .	3.82	0.88	8	مرتفعة
11	وجود برامج معدة مسبقاً لتدقيق الحسابات المدينة و أوراق القبض و الحسابات الدائنة و أوراق الدفع.	3.69	0.94	13	مرتفعة

	العوامل المؤثرة على تقليل وقت العمل اللازم لعملية التدقيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
12	توفربرامج معدة مسبقاً لتحليل النسب المالية.	4.01	0.75	6	مرتفعة
13	حصول مكتب التدقيق على ترخيص من العملاء بالدخول على عملياتهم من خلال الشبكة (Network).	3.81	0.85	9	مرتفعة
	جميع الفقرات	3.97	0.43	مرتفعة	

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (11)، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لفقرات أثر تطبيق التدقيق الالكتروني على تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق، حيث بلغت (3.97) بانحراف معياري(0.43)، يتضح ميل جميع المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات أثر تطبيق التدقيق الالكتروني، على تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق نحو الارتفاع، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (3.69-4.46)، وجاءت الفقرة التي تنص على أن "توفر أجهزة حاسوب لدى مكاتب التدقيق والتي تستخدمها أثناء قيامها بالتدقيق على عملائها، يؤثر في تقليل وقت العمل اللازم لعملية التدقيق"، في المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي (4.46) وانحراف معياري بلغ (0.58). فيما حصلت فقرة "وجود برامج معدة مسبقاً لتدقيق الحسابات المدينة، وأوراق القبض، والحسابات الدائنة، وأوراق الدفع، يؤثر على تقليل وقت العمل اللازم لعملية التدقيق" في المرتبة الأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم بمتوسط حسابي (3.69)، وانحراف معياري بلغ (0.94) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام. وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة تصوراً واضحاً حول كل فقرة من فقرات أثر تطبيق التدقيق الالكتروني على تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق. كما يلاحظ وجود تفاوت نسبي للأهمية من منظور أفراد عينة الدراسة لفقرات ((لأثر تطبيق التدقيق الالكتروني على تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن))؛ حيث تفاوتت هذه الأهمية من فقرة إلى أخرى وقد وصلت في بعضها الى (89.2%).

ب. ما هو اثر تطبيق التدقيق الالكتروني في تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن؟

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (12)، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لأثر تطبيق التدقيق الالكتروني، في تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن، حيث بلغ (3.90) بانحراف معياري (0.47)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وكان مستوى تقييم أفراد عينة الدراسة على جميع الفقرات إيجابيا وبدرجة مرتفعة

جدول رقم (12)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأهمية الفقرة لأثر تطبيق التدقيق الالكتروني في تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن

	العوامل المؤثرة في تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	توفر أجهزة حاسوب لدى مكتب التدقيق تستخدمها أثناء قيامها بالتدقيق على عملائها.	4.18	0.73	1	مرتفعة
2	توفربرامج تدقيق حاسوبية جاهزة لدى مكتب التدقيق.	3.98	0.79	3	مرتفعة
3	يوجد ملف لكل عميل على حاسوب المكتب.	4.10	0.82	2	مرتفعة
4	المراسلات مع العملاء التي يتم اعدادها وطباعتها باستخدام الحاسوب.	3.91	0.74	5	مرتفعة
5	عندما يقوم المكتب بتكليف مبرمج لفحص برنامج العميل.	3.77	0.79	12	مرتفعة
6	توفر برنامج يبين انسياب العمليات المحاسبية لدى العميل.	3.85	0.89	8	مرتفعة
7	اذا كان مكتب التدقيق مرتبطاً بالشبكة العالمية (Internet).	3.71	0.91	13	مرتفعة
8	وجود برنامج يكشف مواقع الأخطاء حال حدوثها.	3.84	0.93	10	مرتفعة
9	وجود برامج معدة مسبقاً للتدقيق النقدي فيما يتعلق بالرواتب و الأجور و المصاريف.	3.90	0.83	6	مرتفعة

	العوامل المؤثرة في تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
10	وجود برامج معدة مسبقاً لتدقيق الأصول الثابتة.	3.87	0.85	7	مرتفعة
11	وجود برامج معدة مسبقاً لتدقيق الحسابات المدينة و أوراق القبض و الحسابات الدائنة و أوراق الدفع.	3.96	0.85	4	مرتفعة
12	توفربرامج معدة مسبقاً لتحليل النسب المالية.	3.85	0.97	8	مرتفعة
13	حصول مكتب التدقيق على ترخيص من العميل بالدخول على عملياتهم من خلال الشبكة (Network).	3.82	0.86	11	مرتفعة
جميع الفقرات		3.90	0.47	مرتفعة	

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (12) إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لفقرات ((أثر تطبيق التدقيق الالكتروني على تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق))، حيث بلغت (3.90) بانحراف معياري (0.47). كما يتضح ميل جميع المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات ((أثر تطبيق التدقيق الالكتروني على تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق)) نحو الارتفاع، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (3.71-4.18)، وجاءت الفقرة التي تنص على أن "توفر أجهزة حاسوب لدى مكتب التدقيق تستخدمها اثناء قيامها بالتدقيق على عملائها يؤثر في تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق"؛ في المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم؛ بمتوسط حسابي (4.18) وانحراف معياري بلغ (0.73). فيما حصلت فقرة "اذا كان مكتب التدقيق مرتبط بالشبكة العالمية (Internet) فان ذلك يؤثر في تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق" على المرتبة الأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم بمتوسط حسابي (3.71) وانحراف معياري بلغ (0.91) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام. وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة تصوراً واضحاً حول كل فقرة من فقرات أثر تطبيق التدقيق الالكتروني على تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق.

ج. ما هو اثر تطبيق التدقيق الالكتروني على حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن؟

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (13)، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام ((لأثر تطبيق التدقيق الالكتروني على حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن))، حيث بلغ (3.92) بانحراف معياري (0.53)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وكان مستوى تقييم أفراد عينة الدراسة على جميع فقرات المحور إيجابيا وبدرجة مرتفعة.

جدول رقم (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأهمية الفقرة لأثر تطبيق التدقيق الالكتروني على حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الاثبات لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن

	العوامل المؤثرة في حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الاثبات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	توفر أجهزة حاسوب لدى مكتب التدقيق تستخدمها اثناء قيامها بالتدقيق على عملائها يؤثر.	3.98	0.88	4	مرتفعة
2	توفربرامج تدقيق حاسوبية جاهزة لدى مكتب التدقيق للتدقيق الالكتروني.	3.89	0.80	8	مرتفعة
3	يوجد ملف لكل عميل على حاسوب المكتب.	3.89	0.85	8	مرتفعة
4	المراسلات مع العملاء التي يتم إعدادها وطباعتها باستخدام الحاسوب.	3.8	0.94	10	مرتفعة
5	عندما يقوم المكتب بتكليف مبرمج لفحص برنامج العميل.	3.97	0.85	6	مرتفعة
6	توفر برنامج يبين انسياب العمليات المحاسبية لدى العميل.	3.73	0.87	12	مرتفعة
7	اذا كان مكتب التدقيق مرتبطاً بالشبكة العالمية (Internet).	3.75	0.93	11	مرتفعة

	العوامل المؤثرة في حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الاثبات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
8	وجود برنامج يكشف مواقع الأخطاء حال حدوثها.	3.94	0.89	7	مرتفعة
9	وجود برامج معدة مسبقاً للتدقيق النقدي فيما يتعلق بالرواتب و الأجور و المصاريف.	3.98	0.82	4	مرتفعة
10	وجود برامج معدة مسبقاً لتدقيق الأصول الثابتة.	4.12	0.85	2	مرتفعة
11	وجود برامج معدة مسبقاً لتدقيق الحسابات المدينة وأوراق القبض و الحسابات الدائنة و أوراق الدفع.	4.09	0.81	3	مرتفعة
12	توفربرامج معدة مسبقاً لتحليل النسب المالية.	4.17	0.79	1	مرتفعة
13	حصول مكتب التدقيق على ترخيص من العميل بالدخول في عملياتهم من خلال الشبكة (Network).	3.72	1.03	13	مرتفعة
	جميع الفقرات	3.92	0.53		مرتفعة

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (13)؛ إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لفقرات؛ ((أثر تطبيق التدقيق الالكتروني على حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات))؛ حيث بلغت (3.92) بانحراف معياري (0.53). يتضح ميل جميع المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات ((أثر تطبيق التدقيق الالكتروني على حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات)) نحو الارتفاع، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (3.72- 4.17)، وجاءت الفقرة التي تنص على أن "توفربرامج معدة مسبقاً لتحليل النسب المالية يؤثر في حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الاثبات" في المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم بمتوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري بلغ (0.79). فيما حصلت فقرة "حصول مكتب التدقيق على ترخيص من العميل بالدخول إلى عملياتهم من خلال الشبكة (Network) يؤثر على حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات" على المرتبة الاخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم بمتوسط حسابي (3.72)

وانحراف معياري بلغ (1.03) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام. وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة تصوراً واضحاً حول كل فقرة من فقرات أثر تطبيق التدقيق الالكتروني على حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات.

د. ما هو أثر تطبيق التدقيق الالكتروني في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن؟

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (14)، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام ((لأثر تطبيق التدقيق الالكتروني في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن)) ، حيث بلغ (3.99) بانحراف معياري (0.49)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وكان مستوى تقييم أفراد عينة الدراسة على جميع الفقرات إيجابيا وبدرجة مرتفعة.

جدول رقم (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأهمية الفقرة لأثر تطبيق التدقيق الالكتروني في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن

	العوامل المؤثرة في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	توفر أجهزة حاسوب لدى مكتب التدقيق تستخدمها أثناء قيامها بالتدقيق على عملائها يؤثر.	4.0	0.96	8	مرتفعة
2	توفربرامج تدقيق حاسوبية جاهزة لدى مكتب التدقيق للتدقيق الالكتروني.	4.06	0.78	7	مرتفعة
3	وجود ملف لكل عميل على حاسوب المكتب.	3.98	0.90	9	مرتفعة
4	المراسلات مع العملاء التي يتم إعدادها وطباعتها باستخدام الحاسوب.	3.92	0.81	10	مرتفعة

	العوامل المؤثرة في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
5	عندما يقوم المكتب بتكليف مبرمج لفحص برنامج العميل يؤثر ذلك في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الإنحرافات المادية.	4.17	0.73	1	مرتفعة
6	توفر برنامج يبين انسياب العمليات المحاسبية لدى العميل يؤثر في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية.	4.13	0.70	2	مرتفعة
7	اذا كان مكتب التدقيق مرتبطاً بالشبكة العالمية (Internet) فان ذلك يؤثر في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية.	3.86	0.93	11	مرتفعة
8	وجود برنامج يكشف مواقع الأخطاء حال حدوثها.	4.09	0.79	4	مرتفعة
9	وجود برامج معدة مسبقاً للتدقيق النقدي فيما يتعلق بالرواتب و الأجور و المصاريف.	4.11	0.80	3	مرتفعة
10	وجود برامج معدة مسبقاً لتدقيق الأصول الثابتة.	4.08	0.79	5	مرتفعة
11	وجود برامج معدة مسبقاً لتدقيق الحسابات المدينة و أوراق القبض و الحسابات الدائنة وأوراق الدفع.	4.07	0.78	6	مرتفعة
12	توفربرامج معدة مسبقاً لتحليل النسب المالية.	3.83	0.97	12	مرتفعة
13	حصول مكتب التدقيق على ترخيص من العميل بالدخول على عملياتهم من خلال الشبكة (Network).	3.68	0.95	13	مرتفعة
	جميع الفقرات	3.99	0.49		مرتفعة

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (14)؛ إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لفقرات ((أثر تطبيق التدقيق الالكتروني في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من

الإنحرافـات الماديـة))، حيـث بلغـت (3.99) بـانحراف معيـاري (0.49). يتضـح ميـل جميـع المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات ((أثر تطبيق التدقيق الالكتروني في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية)) نحو الارتفاع، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (3.68-4.17)، وجاءت الفقرة التي تنص على أن "عندما يقوم المكتب بتكليف مبرمج لفحص برنامج العميل يؤثر ذلك في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية" في المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم؛ بمتوسط حسابي (4.17)، وانحراف معياري بلغ (0.73). فيما حصلت فقرة "حصول مكتب التدقيق على ترخيص من العميل بالدخول في عملياتهم من خلال الشبكة (Network) يؤثر في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية" على المرتبة الاخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم بمتوسط حسابي (3.68) وانحراف معياري بلغ (0.95)؛ بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام. وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة تصوراً واضحاً حول كل فقرة من فقرات ((أثر تطبيق التدقيق الالكتروني في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الإنحرافات المادية)).

وبعد انتهاء الباحث من الوصف التفصيلي لفقرات ((أثر تطبيق التدقيق الالكتروني على جودة التدقيق (تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق، تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق، حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات، و الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية)؛ لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن، ارتأى تحديد الأهمية النسبية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة التطبيق. والجدول رقم (15) يوضح المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وترتيب الأهمية النسبية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، حول درجة أثر تطبيق التدقيق الالكتروني على جودة التدقيق (تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق، تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق، حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات، والحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية) لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن.

جدول رقم (15)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية النسبية لأثر تطبيق التدقيق الالكتروني على جودة التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن

	جودة التدقيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة التطبيق
1	تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق	3.97	0.43	2	مرتفعة
2	تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق	3.90	0.47	4	مرتفعة
3	حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات	3.92	0.53	3	مرتفعة
4	الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية	3.99	0.49	1	مرتفعة

أظهرت النتائج المبينة في الجدول (15)، بأن الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية، قد جاءت في المرتبة الأولى على سلم أولويات تقييم أفراد عينة الدراسة لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن ، بمتوسط حسابي بلغ (3.99) وانحراف معياري قدره (0.49)، وجاء تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق في المرتبة الثانية على سلم أولويات تقييم أفراد عينة الدراسة من حيث الأهميّة، بمتوسط حسابي بلغ (3.97)، وانحراف معياري قدره (0.43)، وجاءت حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات، في المرتبة الثالثة على سلم أولويات تقييم أفراد عينة الدراسة من حيث الأهميّة، بمتوسط حسابي بلغ (3.92) وانحراف معياري قدره (0.53)، أما تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق فقد جاءت في المرتبة الرابعة والأخيرة على سلم أولويات تقييم أفراد عينة الدراسة من حيث الأهميّة، بمتوسط حسابي بلغ (3.90) وانحراف معياري قدره (0.47). وأشارت النتائج إلى أن جميع المتوسطات الحسابية المحسوبة هي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وتدل هذه النتائج على أن مستوى تقييم أفراد عينة الدراسة لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن، لأثر تطبيق التدقيق الالكتروني على جودة التدقيق (تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق، تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق، حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات، الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية) كانت مرتفعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

(4-3) اختبار فرضيات الدراسة

يتناول الباحث في هذا الجزء المحاور الرئيسة التالية، الأول يُعنى بالتأكد من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي؛ من خلال التعرف على مدى اقترابها من التوزيع الطبيعي، والثاني يعْنى باختبار صحة النموذج، الذي يبحث في أثر المتغير المستقل عن المتغيرات التابعة، من خلال فحص مدى خلو النموذج من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات، لأن وجود ارتباط قوي بين عناصر المتغيرات سيؤثر على صحة النموذج، ويعنى المحور الثالث باختبار فرضيات الدراسة.

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف)

يستخدم اختبار كولمجروف- سمرنوف؛ لمعرفة تتُّبع البيانات للتوزيع الطبيعي؛ وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات؛ لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، ويوضح الجدول رقم (16) نتائج الاختبار.

جدول رقم (16)
اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور		عنوان القسم	قيمة Z	مستوى الدلالة
الاول		استخدام المدققين للتدقيق الإلكتروني	**1.27**	**0.080**
الثاني	القسم الاول	تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق	**1.06**	**0.212**
	القسم الثاني	تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق	**1.32**	**0.062**
	القسم الثالث	حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات	**0.88**	**0.426**
	القسم الرابع	الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية	**0.81**	**0.532**
جميع اقسام الاستبانة			**0.96**	**0.310**

قيمة (Z) الجدولية هي (1.96) عند مستوى المعنوية (α=0.05)، والاختبار ذو جانبين (2- tailed).

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (16)، أن جميع قيم (Z) المحسوبة لمتغيرات الدراسة، هي أقل من قيمة (Z) الجدولية البالغة (1.96)، وكذلك أن جميع قيم مستوى الدلالة هي أكبر من مستوى دلالة (α≤0.05). وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، مما يجعلها جاهزة لإجراء الاختبارات الإحصائية التحليلية.

اختبار الفرضية الرئيسة:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التدقيق الالكتروني على جودة التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن عند مستوى دلالة (α≤0.05)"

ولاختبار هذه الفرضية، فقد قام الباحث باستخدام اختبار t للعينة الواحدة لقياس أثر تطبيق التدقيق الالكتروني على جودة التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن عند مستوى دلالة (α≤0.05)"، إذ تبين النتائج التي تتضمنها الجدول رقم (17) ما يلي:

جدول رقم (17)

نتائج اختبار(One sample t- test) لتطبيق التدقيق الالكتروني على جودة التدقيق

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار الاحصائي
4.03	0.46	21.467	0.000	رفض الفرضية العدمية

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة (α≤ 0.05) تساوي 2

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات تطبيق تطبيق التدقيق الالكتروني على جودة التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن تساوي 4.03 وكانت قيمة t المحسوبة تساوي 21.467 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2، ومستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي اقل من (α≤0.05) لذلك فانه يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التدقيق الالكتروني على جودة التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن عند مستوى دلالة (α≤0.05)"**

أما فيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن هذه الفرضية، فإن الجداول التالية تبين النتائج التي تم التوصل إليها:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التدقيق الالكتروني على تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الاردن عند مستوى دلالة (α≤0.05)"

ولاختبار هذه الفرضية، فقد قام الباحث باستخدام اختبار t للعينة الواحدة لقياس أثر تطبيق التدقيق الالكتروني على تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن عند مستوى دلالة (α≤0.05)"، إذ تبين النتائج التي تتضمنها الجدول رقم (18) ما يلي:

جدول رقم (18)

نتائج اختبار(One sample t- test) لتطبيق التدقيق الالكتروني على تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار الاحصائي
3.96	.43	21.428	0.000	رفض الفرضية العدمية

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة (α≤ 0.05) تساوي 2

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات تطبيق تطبيق التدقيق الالكتروني على تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن تساوي 3.96 وكانت قيمة t المحسوبة تساوي 21.428 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2، ومستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي اقل من (α≤0.05) لذلك فانه يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية**

لتطبيق التدقيق الالكتروني على تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن عند مستوى دلالة (α≤0.05)"

اختبار الفرضية الفرعية الثانية

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التدقيق الالكتروني على تخفيض التكاليف اللازم لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن عند مستوى دلالة (α≤0.05)"

ولاختبار هذه الفرضية، فقد قام الباحث باستخدام اختبار t للعينة الواحدة لقياس أثر تطبيق التدقيق الالكتروني على تخفيض التكاليف اللازم لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن عند مستوى دلالة (α≤0.05)"، إذ تبين النتائج التي تتضمنها الجدول رقم (19) ما يلي:

جدول رقم (19)

نتائج اختبار(One sample t- test) لتطبيق التدقيق الالكتروني على تخفيض التكاليف اللازم لإتمام عملية التدقيق

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار الاحصائي
3.90	.47	18.551	0.000	رفض الفرضية العدمية

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة (α≤ 0.05) تساوي 2

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات تطبيق تطبيق التدقيق الالكتروني على تخفيض التكاليف اللازم لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن تساوي 3.90 وكانت قيمة t المحسوبة تساوي 18.551 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2، ومستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي اقل من (α≤0.05) لذلك فانه يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه **" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية**

لتطبيق التدقيق الالكتروني على تخفيض التكاليف اللازم لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن عند مستوى دلالة (α≤0.05)"

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التدقيق الالكتروني في حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن عند مستوى دلالة (α≤0.05)"

ولاختبار هذه الفرضية، فقد قام الباحث باستخدام اختبار t للعينة الواحدة لقياس أثر تطبيق التدقيق الالكتروني في حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن عند مستوى دلالة (α≤0.05)"، إذ تبين النتائج التي تتضمنها الجدول رقم (20) ما يلي:

جدول رقم (20)

نتائج اختبار(One sample t- test) لتطبيق التدقيق الالكتروني في حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار الاحصائي
3.92	.53	16.687	0.000	رفض الفرضية العدمية

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة (α≤ 0.05) تساوي 2

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات تطبيق تطبيق التدقيق الالكتروني في حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن تساوي 3.92 وكانت قيمة t المحسوبة تساوي 16.687 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2، ومستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي اقل من (α≤0.05) لذلك فانه يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه **" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية**

لتطبيق التدقيق الالكتروني في حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن عند مستوى دلالة (α≤0.05)"

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التدقيق الالكتروني في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن عند مستوى دلالة (α≤0.05)"

ولاختبار هذه الفرضية، فقد قام الباحث باستخدام اختبار t للعينة الواحدة لقياس أثر تطبيق التدقيق الالكتروني في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن عند مستوى دلالة (α≤0.05)"، إذ تبين النتائج التي تتضمنها الجدول رقم (21) ما يلي:

جدول رقم (21)

نتائج اختبار(One sample t- test) لتطبيق التدقيق الالكتروني في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار الاحصائي
3.99	.49	19.311	0.000	رفض الفرضية العدمية

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة (α≤ 0.05) تساوي 2

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات تطبيق تطبيق التدقيق الالكتروني في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن تساوي 3.99 وكانت قيمة t المحسوبة تساوي 19.311 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2، ومستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي اقل من (α≤0.05) لذلك فانه يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه "

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التدقيق الالكتروني في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن عند مستوى دلالة (α≤0.05)"

وفي ضوء ما تقدم ارتأى الباحث تسليط الضوء على أي من متغيرات الدراسة التابعة جودة التدقيق (تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق، تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق، حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات، خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية)، قد تأثراً أكثر من غيره من المتغير المستقل (التدقيق الالكتروني)، والجدول رقم (22) يوضح ترتيب المتغيرات حسب مقدار تأثرها بالمتغير المستقل (التدقيق الالكتروني)

جدول رقم (22)

المتغيرات التابعة مرتبة تنازليا حسب مقدار تاثرها بمتغير تطبيق التدقيق الالكتروني على جودة التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن من وجهه نظر المدققين الخارجين

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T
تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق	**3.96**	**0.43**	**21.428**
الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية	**3.99**	**0.49**	**19.311**
تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق	**3.90**	**0.47**	**18.551**
حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات	**3.92**	**0.53**	**16.687**

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (22) بان متغير تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق ، جاء في المرتبة الأولى من حيث تأثره بتطبيق التدقيق الالكتروني على جودة التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن، ويليه خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية في المرتبة الثانية، في حين جاء تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق في المرتبة الثالثة، وأخيراً جاء حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات في المرتبة الرابعة والأخيرة.

وأخيراً، ارتأى الباحث تلخيص نتائج اختبار فرضيات الدراسة ، ويوضح الجدول رقم (23) ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

جدول رقم (23)

ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	القرار	النتيجة
الرئيسية الاولى	رفض الفرضية العدمية	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التدقيق الالكتروني على جودة التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن
الفرعية الاولى	رفض الفرضية العدمية	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التدقيق الالكتروني على تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن
الفرعية الثاني	رفض الفرضية العدمية	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التدقيق الالكتروني على تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن
الفرعية الثالثة	رفض الفرضية العدمية	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التدقيق الالكتروني على حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الاردن
الفرعية الرابعة	رفض الفرضية العدمية	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التدقيق الإلكتروني في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

(5-1) المقدمة

(5-2) النتائج

(5-3) التوصيات

(5-1) المقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة. كما يتضمن أيضاً أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة في ضوء النتائج.

(5-2) النتائج

بناء على الإطار النظري للدراسة، ونتائج التحليل الإحصائي، واختبار الفرضيات، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. إن استخدام التدقيق الالكتروني، له أثر على جودة عملية التدقيق، لما يمتاز بها من دقة في إخراج البيانات وتبويبها، ويمارس المدققون عملية التدقيق الالكتروني ؛ لأنهم يدركون أن التدقيق الالكتروني يحتوى على كثير من المزايا، والتي يمكن من خلالها إتمام ضبط جودة التدقيق الخارجي.
2. إن استخدام التدقيق الالكتروني، يؤدي الى اختصار وقت عملية التدقيق، وتوفير الجهد. و يزيد التدقيق الالكتروني من قدرة المدقق في توسيع حجم العينة؛ مما يعزز الثقة في رأيه الفني المحايد في القوائم المالية.
3. أظهرت نتائج الدراسة، أن مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن، تقومُ بتطبيق التدقيق الالكتروني. و تعد معرفة المدقق بالتدقيق الالكتروني، إحدى الوسائل الأساسية للنجاح في مزاولته للمهنة، ويتطلب ذلك إعادة النظر في الإطار المنهجي المتعلق بتأهيله.
4. أظهرت نتائج الدراسة، وجود أثر ذو دلاله إحصائية، لتطبيق التدقيق الالكتروني على جودة التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن، من وجهه نظر المدققين الخارجين.
5. أظهرت نتائج الدراسة بأن حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الإثبات، جاءت في المرتبة الأولى من حيث تأثرها بتطبيق التدقيق الالكتروني، ويليها تقليل وقت العمل اللازم لإتمام عملية التدقيق في المرتبة الثانية، وجاء تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق في المرتبة الثالثة، وأخيراً جاء الحصول على تأكيد معقول، حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية، في المرتبة الرابعة والأخيرة.

(5-3) التوصيات

وفقا للنتائج التي تم التوصل إليها في الإطار النظري للدراسة، وكذلك من واقع التحليل الإحصائي للبيانات، فإنه يمكن تلخيص أهم التوصيات، على النحو الآتي:

1. استمرار مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن، بتطبيق التدقيق الالكتروني، والعمل على حل المشاكل والصعوبات التي تعيق تطبيق التدقيق الالكتروني بشكل كامل، لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن، من خلال زيادة كفاءة المؤهلات العلمية والعملية للمدققين.
2. ضرورة قيام الجهات المهنية بعقد الدورات والمحاضرات والندوات، لتوعية مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن بتطبيق التدقيق الالكتروني، لما لها من أثر على قوائم الشركات وشفافية معلوماتها بغض النظر عن غرضها.
3. العمل على تطبيق التدقيق الالكتروني؛ لأنها تمكن المدقق من التحقق من سلامة ودقة معالجة البيانات واختصار وقت عملية التدقيق، مما يساعد أيضاً في تحقيق جودة التدقيق.
4. العمل على تطبيق التدقيق الالكتروني؛ لأنّهُ يساعدُ المدقق في توسيع حجم العينة؛ مما يعزز الثقة في رأيه الفني المحايد في القوائم المالية.
5. التوصية بالمزيد من الدراسات والأبحاث المستقبلية، الخاصة بتطبيق التدقيق الالكتروني، على جودة التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن وتقييمها، من وجهة نظر الأطراف الأخرى من مستخدمي البيانات المالية.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم، إيهاب نظمي، (2009)، **" التدقيق القائم على مخاطر التدقيق"**، مكتبة المجمع العربي، ط1، عمان.
2. الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونين IFAC ، (2014) .**معايير التدقيق الدولية**، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونين، عمان، الأردن.
3. بن حيدرة، (2007) ، **"أثر استخدام تكنلوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية- دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية"** ، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
4. التميمي, جمانة (2013)، العوامل المؤثرة في جودة العملية التدقيقية**:** دراسة ميدانية في الكليات والمراكز البحثية في جامعة البصرة, **مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد**، المجلد 5، العدد (10)، ص 194- 219.
5. جابر، فريد مروان فريد، (2009)، **"أثر حوسبة أنظمة المعلومات المحاسبية في إدامة مسار التدقيق من وجهتي نظر مدققي الحسابات والعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات "** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، عمان، الاردن.
6. الجزراوي، إبراهيم، والجنابي، عامر (2009) **"أساليب نظم المعلومات المحاسبية"**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. جمعة، أحمد حلمي، (2009) **" تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة"**، دار صفاء، عمان، الاردن.
8. جمعة، أحمد حلمي، (2009) **" المدخل إلى التدقيق والتاكيد الحديث"**، دار صفاء، عمان، الاردن. الطبعة الاولى.
9. حمدون، طلال و حمدان، علام، (2008), مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الإلكتروني في فلسطين، وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم

الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية, **مجلة الجامعة الإسلامية،** المجلد 16، العدد (1)، ص913- 958 .

10. الجوهر، وآخرون، (2010)، " أثر مخاطر استخدام التكنلوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي" دراسة ميدانية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية – المجلد العاشر –العدد الثاني.
11. خدّاش، حسام الدين، ووليد صيام، (2003) مدى تقبل مدققي الحسابات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات"، دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في الأردن، **مجلة دراسات،** الجامعة الأردنية، الأردن ، مجلد رقم 30، عدد (2)، ص279-289.
12. دردس، خالد وجيه (2010)، **اثر تقديم خدمة التدقيق الداخلي من جهات خارجية في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية،** رسالة ماجستير، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة جدارا، اربد: الاردن.
13. ذنيبات علي (2003)، مدى وفاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الأردن, **مجلة دراسات العلوم الإدارية**"، المجلد 30، العدد (2)، ص: 253-268.
14. ذنيبات، علي، (2015)،" **تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية" :**نظرية وتطبيق، الطبعة الخامسة، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
15. ذنيبات، علي، (2011)،**" معايير التدقيق الدولية":** الجزء الثالث JCPA، ص: 12-11
16. الزعبي, عبدالله (2011) **"بناء نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الداخلي الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي"** أطروحة دكتوراه ،جامعة عمان العربية.
17. زعرب، الحسن محمود (2010) **" العوامل المؤثرة في استخدام العينة الاحصائية في عملية التدقيق"** رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية في غزة
18. أبوزيد، كمال خليفة، (2008)،" **دراسات في :المراجعة الخارجية للقوائم المالية"،** دار المطبوعات الجامعية.
19. سجلات جمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين، (2014).

20. السعدي، ابراهيم خليل، (2010)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مهنة التدقيق في قطاع الشركات الصناعية في الأردن: دراسة ميدانية، **مجلة الإدراة العامة**، مجلد 50، عدد (1)، ص: 53-83.

21. السقا، زياد ، صالح الشعبالي، ناضم الطائي، (2007)، تأثير استخدام الحاسوب في عمل نظم المعلومات المحاسبية على معايير التدقيق المقبولة عموماً GAAS، **مجلة بحوث مستقبلية**، دمشق، العدد (17)، ص: 77-101.

22. شحاتة، حسين (2000) ،**"أصول المراجعة والرقابة في ظل الكمبيوتر والانترنت"**: دراسة في الاتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة، جامعة الأزهر.

23. الشرايري، جمال عادل، (2009)، **"سياسات و إجراءات التدقيق الداخلي في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنوك الأردنية"** ، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد (31)، العدد (1)

24. الشيشني، حاتم محمد، (2007)، **"أساسيات المراجعة - مدخل معاصر"**، المكتبة العصرية، مصر.

25. العرود، شاهر، و الختاتنة، وحيد، و الشرفاء، أمجد (2011)، تأثير تطبيق مدققي الحسابات لأساليب تكنولوجيا المعلومات على إتمام عملية التدقيق الالكتروني في الأردن، دراسة منشورة، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، جامعة القاهرة، العدد رقم (78).

26. الهنيني، إيمان (2011) **" دور استخدام تكنلوجيا المعلومات في تحسين جودة خدمات التدقيق في الأردن"** ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد 25، العدد (8)، ص: 2199-2230.

27. عيادي، محمد أمين (2008)، **"مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي"** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر.

28. القاضي، حسين (2008) **"التدقيق الداخلي "** الطبعة الأولى، دمشق: منشورات جامعة دمشق.

29. معيار التدقيق الدولي (401) التدقيق في ظل بيئة نظم المعلومات الإلكترونية.

30. المطارنة، غسان (2011)**" مدى التزام مدققي الحسابات الأُردنيين بمعيار التدقيق الدولي (300) في ظل التدقيق الإلكتروني : دراسة ميدانية"**، مجلة جامعة

تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (2)

31. الوردات، خلف عبداللة، (2006) "**التدقيق الداخلي"**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

32. يعقوب، اغمين (2012)**" اثر المعالجة الآلية للبيانات على فعالية التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات و الخبراء المهنيين"**, مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ورقلة، جامعة قاصدي مرباح.

المراجع باللغة الانجلترية:

1. Adeyemi ,et al (2014) " **Audit Technology Tools and Business Process Assurance: Assessment of Auditors' Perspective in Nigeria".** Universal Journal of Industrial and Business Management 2(4): 93-102.
2. Al-Jabari, T. (2004). **"The Impact of Information Technology on the Internal Audit Process in Jordan,** Master Degree, Amman Arab University for Graduate Studies, Faculty of Managerial and Financial Graduate Studies, Amman, Jordan.
3. Alter, p. (1999), **"Information Systems: A Management Perspective"**, Addison-Wesley Educational Publishers Inc, USA.
4. American Institute Of Certified Public Accountants (AICPA), (2014) **"The Auditors Consideration Of The Internal Audit Function in an Audit Of Financial Statements"**, Statements on Auditing Standards NO.65, New York.
5. Arens & Randal J. Elder & Mark S. Beasley. (2014**)," Auditing and Assurance Services an Integrated approach"**(9th ed), Prentice Hall, USA.

6. Boynton, W. C., Johnson, R. N. and Kell, W. G. (2006), **"Modern Auditing "**, John & Sons Inc., USA.
7. Dalci, I and Tanis, V, N (2009), **Computerized Accounting Information Systems on the JIT Production Systems,** "Review of Social, Economic & Business Studies, Vol (2), pp, 45-62.
8. Diane, J, Biers, T, James, and Lowe.J (2009) **"An investigation of Factors Influencing the Use of Computer-Related Audit procedures"**, Journal of Information Systems, Vol. 23 No 1, pp97-118.
9. Fischer,(1996), **"The Benefits of New Technologies As A Source of Audit Evidence : An Interpretive Field Study** " , Accounting , Organizations and Society , 21(2/3),
10. **IAASB, (2014)** A Framework for Audit Quality: Key Elements that Create An Environment for Audit Quality, International Federation of Accountants (IFAC), ISBN: 978-1-60815-178-3.
11. Messier, W., Glover, S, and Prawitt, D (2008), **Auditing & Assurance Services: A Systematic Approach,** (6th Ed.)
12. Omoneye O. OLASANMI (2013) **"Computer Aided Audit Techniques and Fraud Detection".** ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) Vol.4, No.5
13. Sarens, G., (2009), **"Internal Auditing Research: Where are we going? Editorial, International Journal of Auditing,** Universite Catholique de Louvain, University of Antwerp. 13: 1-7.
14. Tittanene A.,(2001). **"The Role of User Support Services in Modern Auditing"** http ;hsb.beyioreduransoure ais.Ac97 paper titan.htm
15. Tucker, George, (2010). **" IT and The Audit".** Journal of Accountancy . Vol.192.

16. Uma Sekaran, (1992) **"Research Methods for Bussiness A skill-Building Approach",** Second Edition, John Wilev and Sons Inc, New York, USA.
17. Whittington, Ray, (2008), **New Audit Documentation Requirement: SAS 96 Raise the Bar for Audit Documentation Adding Specific Requirement in Several Areas.** Journal of Accountantancy.Vol 65
18. Williamson, A. L. (1994), **"Audit Automation"**, Accountant Digest, No. 318, ICAEW, London.

المواقع الإلكترونية:

1. Mwazembe, C. (2010), "**Auditors Challenges and Modern Ways for Auditing Electronic Data Processing (EDP) Accounts or Financial Statements"**

   Online Available http://www.articlesbase.com/accounting-articles/auditors-challenges-and-modern-ways-for-auditing-electronic-data-processing-edp-accounts-or-financial-statements-3332744.html

2. Tayler, D, and Glezen (1996), **"Auditing: An Assertions Approach"** .
   Online Available http://www.amazon.com/Auditing-Assertions-Approach-Donald-Taylor/dp/047113421X
3. Arthur Anderse (2011)
   OnlineAvailablehttp//en.wikipedia.org/wike/history_of_informatio n_ technology_auditing
4. جمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين،(2014)

   Online Availabl http://jacpa.org.jo/ar- jo/membership/listofusers.aspx

الملاحق

ملحق رقم (1) استبانة الدراسة

السادة المجيبون الكرام

تحية طيبة وبعد،،،

إيماناً بأهمية البحث العلمي، وتأكيداً على دوره في خدمة التنمية والنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، يقوم الباحث بإعداد بحث بعنوان:

" أثر تطبيق التدقيق الإلكتروني على جودة التدقيق لدى مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن"

وذلك استكمالا لنيل درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الزرقاء، ولغرض إكمال هذا البحث، أرجو من حضرتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان المرفق بدقة وموضوعية ، راجياً عدم إغفال أي سؤال من أجل تحقيق أهداف البحث والخروج بنتائج وتوصيات واقعية.

إن الأسئلة الواردة في الاستبيان ستستخدم للأغراض العلمية فقط ، وكل ما يرد فيها من معلومات سيبقى سرياً وغير قابل للنشر، ولن يُسمح لأحد بالإطلاع عليها من غير المهتمين بالبحث العلمي.

مع فائق الشكر والتقدير لحسن تعاونكم،،،

الباحث:

أحمد زهير مرعي

إرشادات عامة تتعلق ببعض المصطلحات الواردة بالاستبانة، يمكن الاسترشاد بها قبل الإجابة على فقرات الاستبانة:

التدقيق الإلكتروني:

هواستخدام أجهزة الحاسوب لإدخال المعلومات، و التعامل مع أنظمة المعلومات في المنظمات والشركات المختلفة، على نحو يمكّن هذه الشركات من الحصول على البيانات، و حفظها وتحويلها بمساعدة أجهزة الحاسوب.

جودة التدقيق:

هي قدرة المراجع على اكتشاف المخالفات المالية في تطبيق النظام المحاسبي للعميل، والمقدرة على تسجيل تلك المخالفات في التقرير، وتعتبر عملية جودة تدقيق الحسابات عملية مستمرة، وهي إحدى القضايا الهامة والمطروحة على الصعيدين الأكاديمي والتطبيقي.

الجزء الأول: معلومات عامة

▪ **الجنس:**			
1- ذكر	☐	**2- أنثى**	☐
▪ **المؤهل العلمي:**			
1- دكتوراه	☐	**2- ماجستير**	☐
3- دبلوم عالي	☐	**4- بكالوريوس**	☐
▪ **سنوات الخبرة:**			
1- أقل من 5 سنوات	☐	**2- من 5- أقل10سنوات**	☐
3 - من 10 - أقل من 15 سنة	☐	**4- 15سنة فما فوق**	☐
▪ **التخصص:**			
1- محاسبة	☐	**2- مالية ومصرفية**	☐
3- إدارة الاعمال	☐	**4- اخرى(يرجى ذكرها).....**	☐
▪ **الشهادات المهنية التي تحملها:(يمكن إختيار أكثر من شهادة)**			
1- JCPA	☐	**2- CPA**	☐
3- CMA	☐	**4- اخرى(يرجى ذكرها).....**	☐

الجزء الثاني:يرجى وضع إشارة (√) أمام الإجابة التي ترونها مناسبة لكل سؤال مما يلي:

	العوامل المؤثرة على استخدام المدققين للتدقيق الإلكتروني	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
1	التدقيق توفر أجهزة حاسوب لدى مكتب التدقيق يستخدمها أثناء قيامه بالتدقيق.					
2	توفر برامج تدقيق حاسوبية جاهزة لدى مكتب التدقيق يستخدمها أثناء قيامه بالتدقيق.					
3	يوجد ملف لكل عميل على حاسوب المكتب يستخدمه أثناء قيامه بالتدقيق.					
4	القيام بالمراسلات مع العملاء التي يتم إعدادها وطباعتها باستخدام الحاسوب.					
5	يقوم المكتب بتكليف مبرمج لفحص برنامج العميل.					
6	من العوامل المؤثرة في جودة التدقيق توفر برنامج يبين انسياب العمليات المحاسبية لدى العميل.					
7	ارتباط مكتب التدقيق بالشبكة العالمية للمعلومات (Internet).					
8	وجود برنامج يكشف مواقع الأخطاء حال حدوثها.					
9	وجود برامج معدة مسبقاً للتدقيق النقدي فيما يتعلق بالرواتب و الأجور و المصاريف.					
10	وجود برامج معدة مسبقاً لتدقيق الأصول الثابتة.					
11	وجود برامج معدة مسبقاً لتدقيق الحسابات المدينة و أوراق القبض و الحسابات الدائنة و أوراق الدفع.					
12	توفربرامج معدة مسبقاً لتحليل النسب المالية.					
13	حصول مكتب التدقيق على ترخيص من العملاء بالدخول إلى عملياتهم من خلال الشبكة (Network).					

	العوامل المؤثرة على تقليل وقت العمل اللازم لعملية التدقيق	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
14	توفر أجهزة حاسوب لدى مكاتب التدقيق تستخدمها اثناء قيامها بالتدقيق على عملائها.					
15	توفربرامج تدقيق حاسوبية جاهزة لدى مكتب التدقيق.					
16	يوجد ملف لكل عميل على حاسوب المكتب.					
17	المراسلات مع العملاء التي يتم إعدادها وطباعتها باستخدام الحاسوب.					
18	عندما يقوم المكتب بتكليف مبرمج لفحص برنامج العميل.					
19	توفر برنامج يبين انسياب العمليات المحاسبية لدى العميل.					
20	اذا كان مكتب التدقيق مرتبطاً بالشبكة العالمية (Internet).					
21	وجود برنامج يكشف مواقع الأخطاء حال حدوثها.					
22	وجود برامج معدة مسبقاً للتدقيق النقدي فيما يتعلق بالرواتب و الأجور و المصاريف.					
23	وجود برامج معدة مسبقاً لتدقيق الأصول الثابتة .					
24	وجود برامج معدة مسبقاً لتدقيق الحسابات المدينة و أوراق القبض و الحسابات الدائنة و أوراق الدفع.					
25	توفربرامج معدة مسبقاً لتحليل النسب المالية.					
26	حصول مكتب التدقيق على ترخيص من العملاء بالدخول في عملياتهم من خلال الشبكة (Network).					

العوامل المؤثرة في تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق		موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
27	توفر أجهزة حاسوب لدى مكتب التدقيق تستخدمها اثناء قيامها بالتدقيق على عملائها.					
28	توفربرامج تدقيق حاسوبية جاهزة لدى مكتب التدقيق.					
29	وجود ملف لكل عميل على حاسوب المكتب.					
30	المراسلات مع العملاء التي يتم إعدادها وطباعتها باستخدام الحاسوب.					
31	عندما يقوم المكتب بتكليف مبرمج لفحص برنامج العميل.					
32	توفر برنامج يبين انسياب العمليات المحاسبية لدى العميل.					
33	اذا كان مكتب التدقيق مرتبطاً بالشبكة العالمية (Internet) فان ذلك .					
34	وجود برنامج يكشف مواقع الأخطاء حال حدوثها.					
35	وجود برامج معدة مسبقاً للتدقيق النقدي فيما يتعلق بالرواتب و الأجور و المصاريف.					
36	وجود برامج معدة مسبقاً لتدقيق الاصول الثابتة.					
37	وجود برامج معدة مسبقاً لتدقيق الحسابات المدينة و أوراق القبض و الحسابات الدائنة و أوراق الدفع.					
38	توفربرامج معدة مسبقاً لتحليل النسب المالية يؤثر في تخفيض التكاليف اللازمة لإتمام عملية التدقيق.					

39	حصول مكتب التدقيق على ترخيص من العميل بالدخول إلى عملياتهم من خلال الشبكة (Network).					
	العوامل المؤثرة في حجية الوثائق الالكترونية كأدلة في الاثبات	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
40	توفر أجهزة حاسوب لدى مكتب التدقيق تستخدمها أثناء قيامها بالتدقيق على عملائها.					
41	توفربرامج تدقيق حاسوبية جاهزة لدى مكتب التدقيق للتدقيق الالكتروني.					
42	يوجد ملف لكل عميل على حاسوب المكتب.					
43	المراسلات مع العملاء التي يتم إعدادها وطباعتها باستخدام الحاسوب.					
44	عندما يقوم المكتب بتكليف مبرمج لفحص برنامج العميل.					
45	توفر برنامج يبين انسياب العمليات المحاسبية لدى العميل.					
46	اذا كان مكتب التدقيق مرتبطاً بالشبكة العالمية (Internet).					
47	وجود برنامج يكشف مواقع الأخطاء حال حدوثها.					
48	وجود برامج معدة مسبقاً للتدقيق النقدي فيما يتعلق بالرواتب و الأجور و المصاريف.					
49	وجود برامج معدة مسبقاً لتدقيق الأصول الثابتة.					
50	وجود برامج معدة مسبقاً لتدقيق الحسابات المدينة و أوراق القبض و الحسابات الدائنة و أوراق الدفع.					

51	توفربرامج معدة مسبقاً لتحليل النسب المالية.					
52	حصول مكتب التدقيق على ترخيص من العميل بالدخول على عملياتهم من خلال الشبكة (Network).					
	العوامل المؤثرة في الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات والقوائم المالية من الانحرافات المادية	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
53	توفر أجهزة حاسوب لدى مكتب التدقيق تستخدمها أثناء قيامها بالتدقيق على عملائها.					
54	توفربرامج تدقيق حاسوبية جاهزة لدى مكتب التدقيق للتدقيق الالكتروني.					
55	يوجد ملف لكل عميل على حاسوب المكتب.					
56	المراسلات مع العملاء التي يتم أعدادها وطباعتها باستخدام الحاسوب.					
57	عندما يقوم المكتب بتكليف مبرمج لفحص برنامج العميل.					
58	توفر برنامج يبين انسياب العمليات المحاسبية لدى العميل.					
59	اذا كان مكتب التدقيق مرتبطاً بالشبكة العالمية (Internet).					
60	وجود برنامج يكشف مواقع الأخطاء حال حدوثها.					
61	وجود برامج معدة مسبقاً للتدقيق النقدي فيما يتعلق بالرواتب و الأجور و المصاريف.					
62	وجود برامج معدة مسبقاً لتدقيق الاصول الثابتة.					

63	وجود برامج معدة مسبقاً لتدقيق الحسابات المدينة و أوراق القبض و الحسابات الدائنة و أوراق الدفع.					
64	توفربرامج معدة مسبقاً لتحليل النسب المالية.					
65	حصول مكتب التدقيق على ترخيص من العميل بالدخول على عملياتهم من خلال الشبكة (Network).					

مع خالص الشكر والتقدير لحسن تعاونكم ،،

ثانياً: ملحق رقم (2) طلب تحكيم الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الزرقاء

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
قسم المحاسبة

عزيزي ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع / طلب تحكيم استبانة

بعد التحية والتقدير، يطيب لي أن أضع بين أيديكم استبانة تتعلق بالرضا الوظيفي وأهميته في تحسين الإنتاجية وأود احاطتكم بأني أقوم حالياً بإجراء رسالة بعنوان:

"التدقيق الإلكتروني وأثره على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن (دراسة ميدانية)"

وذلك للحصول على درجة الماجستير ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بتصميم هذه الأستبانة علماً بأن هذه الاستبانة ستوزع على مكاتب وشركات التدقيق.

ونظرا لخبرتكم العلمية والعملية فإنه يشرفني مساهمتكم في تحكيم هذه الاستبانة أرجو تفضلكم بقراءتها وإبداء الرأي بمدى مناسبتها لموضوع الدراسة، أرجو أن استفيد من ملاحظاتكم . مع فائق الشكر والتقدير لحسن تعاونكم ومساعدتكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث
أحمد زهير مرعي

ملحق رقم (3) أسماء محكمي الاستبانة

قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

اسم المحكم	الدرجة العلمية	العمل	مكان العمل
الدكتور محمود الخلايلة	أستاذ دكتور	عميد البحث العلي	جامعة الزرقاء
الدكتور عبدالناصر نور	أستاذ دكتور	عميد كلية الدراسات العليا	جامعة الزرقاء
الدكتور إبراهيم منصور	أستاذ دكتور	رئيس قسم المحاسبة	الجامعة الهاشمية
الدكتور وليد صيام	أستاذ دكتور	عضو هيئة تدريس	الجامعة الهاشمية
الدكتور خالد القطيني	أستاذ دكتور	عضو هيئة تدريس	جامعة الزرقاء
الدكتور إبراهيم فتوح	أستاذ دكتور	عضو هيئة تدريس	جامعة الزرقاء
الدكتور محمد النوايسة	أستاذ مشارك	عضو هيئة تدريس	جامعة الزيتونة
الدكتور زياد الذيبة	أستاذ مشارك	رئيس قسم نظم المعلومات المحاسبية	جامعة الزرقاء
الدكتور محي الدين حمزه	أستاذ مشارك	عضو هيئة تدريس	جامعة الزرقاء

ملحق رقم (4) نتائج التحليل كما استخرجت من الحاسوب

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	85	92.4	92.4	92.4
	أنثى	7	7.6	7.6	100.0
	Total	92	100.0	100.0	

المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دكتوراه	2	2.2	2.2	2.2
	ماجستير	4	4.3	4.3	6.5
	دبلوم عالي	3	3.3	3.3	9.8
	بكالوريوس	83	90.2	90.2	100.0
	Total	92	100.0	100.0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5	4	4.3	4.3	4.3
	5- أقل من 10	7	7.6	7.6	12.0
	10- أقل من 15	28	30.4	30.4	42.4
	15 سنة فما فوق	53	57.6	57.6	100.0
	Total	92	100.0	100.0	

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	83	90.2	90.2	90.2
	مالية ومصرفية	5	5.4	5.4	95.7
	إدارة اعمال	2	2.2	2.2	97.8
	أخرى	2	2.2	2.2	100.0
	Total	92	100.0	100.0	

الشهادات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	JCPA	83	90.2	90.2	90.2
	CPA	5	5.4	5.4	95.7
	CMA	3	3.3	3.3	98.9
	اخرى	1	1.1	1.1	100.0
	Total	92	100.0	100.0	

SAVE OUTFILE='C:\Users\win7\Documents\احمد مرعي.sav' /COMPRESSED. RELIABILITY /VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.779	13

RELIABILITY /VARIABLES=Q14 Q15 Q16 Q17 Q18 Q19 Q20 Q21 Q22 Q23 Q24 Q25 Q26 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.779	13

RELIABILITY /VARIABLES=Q27 Q28 Q29 Q30 Q31 Q32 Q33 Q34 Q35 Q36 Q37 Q38 Q39 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.807	13

RELIABILITY /VARIABLES=Q40 Q41 Q42 Q43 Q44 Q45 Q46 Q47 Q48 Q49 Q50 Q51 Q52 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.859	13

RELIABILITY /VARIABLES=Q53 Q54 Q55 Q56 Q57 Q58 Q59 Q60 Q61 Q62 Q63 Q64 Q65 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.846	13

RELIABILITY /VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13 Q14 Q15 Q16 Q17 Q18 Q19 Q20 Q21 Q22 Q23 Q24 Q25 Q26 Q27 Q28 Q29 Q30 Q31 Q32 Q33 Q34 Q35 Q36 Q37 Q38 Q39 Q40 Q41 Q42 Q43 Q44 Q45 Q46 Q47 Q48 Q49 Q50 Q51 Q52 Q53 Q54 Q55 Q56 Q57 Q58 Q59 Q60 Q61 Q62 Q63 Q64 Q65 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.914	65

Statistics

		استخدام 1	استخدام 2	استخدام 3	استخدام 4	استخدام 5	استخدام 6	استخدام 7	استخدام 8	استخدام 9	استخدام 10	استخدام 11	استخدام 12	استخدام 13	استخدام التذفيق الالكتروني
N	Valid	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		4.3043	4.2065	4.3370	3.9674	3.7935	3.9457	4.0109	3.9565	3.9457	4.0978	4.0435	3.9674	3.8370	4.0318
Std. Deviation		.80846	.81925	.78834	.85743	.89612	.93013	.73372	.92479	.76120	.87781	.66155	.90725	.84225	.46100

Statistics

		الوقت 1	الوقت 2	الوقت 3	الوقت 4	الوقت 5	الوقت 6	الوقت 7	الوقت 8	الوقت 9	الوقت 10	الوقت 11	الوقت 12	الوقت 13	تقليل الوقت
N	Valid	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		4.4565	4.3261	4.2283	4.1522	4.0217	3.8587	3.6957	3.7283	3.8587	3.8152	3.5543	4.0109	3.8152	3.9632
Std. Deviation		.58202	.86582	.83998	.79745	.71065	.92084	.89858	.78591	.88431	.81104	.94187	.74855	.85072	.43116

Statistics

		التكاليف 1	التكاليف 2	التكاليف 3	التكاليف 4	التكاليف 5	التكاليف 6	التكاليف 7	التكاليف 8	التكاليف 9	التكاليف 10	التكاليف 11	التكاليف 12	التكاليف 13	تخفيض التكاليف
N	Valid	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		4.1848	3.9783	4.1087	3.9130	3.7717	3.8478	3.7065	3.8370	3.8913	3.8696	3.9565	3.8478	3.8152	3.9022
Std. Deviation		.72520	.78416	.81815	.73607	.78591	.88869	.90830	.92910	.83148	.90441	.85051	.97140	.86354	.46646

Statistics

		حجية 1	حجية 2	حجية 3	حجية 4	حجية 5	حجية 6	حجية 7	حجية 8	حجية 9	حجية 10	حجية 11	حجية 12	حجية 13	حجية الوثائق
N	Valid	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		3.9783	3.8913	3.8913	3.8043	3.9674	3.7283	3.7500	3.9348	3.9783	4.1196	4.0870	4.1739	3.7283	3.9256
Std. Deviation		.87679	.80461	.84459	.94041	.84452	.86575	.93321	.88708	.82513	.84959	.80728	.79295	1.03884	.53202

Statistics

		خلو 1	خلو 2	خلو 3	خلو 4	خلو 5	خلو 6	خلو 7	خلو 8	خلو 9	خلو 10	خلو 11	خلو 12	خلو 13	خلو البيانات
N	Valid	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92	92
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		4.0000	4.0652	3.9783	3.9239	4.1739	4.1304	3.8587	4.0870	4.1087	4.0761	4.0652	3.8261	3.6739	3.9975
Std. Deviation		.96077	.78172	.90150	.81515	.73543	.69878	.83313	.79355	.80461	.78773	.78172	.96771	.95052	.49544

Statistics

		استخدام التدقيق الالكتروني	تقليل وقت العمل	تخفيض التكاليف	حجية الوثائق	خلو البيانات	الاستبانة ككل
N	Valid	92	92	92	92	92	92
	Missing	0	0	0	0	0	0
Mean		4.0318	3.9632	3.9022	3.9256	3.9975	3.9587
Std. Deviation		.46100	.43116	.46646	.53202	.49544	.33335

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		استخدام التدقيق الالكتروني	تقليل وقت العمل	تخفيض التكاليف	حجية الوثائق	خلو البيانات	الاستبانة ككل
N		92	92	92	92	92	92
Normal Parameters[a,,b]	Mean	4.0318	3.9632	3.9022	3.9256	3.9975	3.9587
	Std. Deviation	.46100	.43116	.46646	.53202	.49544	.33335
Most Extreme Differences	Absolute	.132	.110	.137	.091	.084	.101
	Positive	.079	.060	.091	.087	.061	.074
	Negative	-.132-	-.110-	-.137-	-.091-	-.084-	-.101-
Kolmogorov-Smirnov Z		1.269	1.059	1.318	.877	.807	.965
Asymp. Sig. (2-tailed)		.080	.212	.062	.426	.532	.310

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
جودة التدقيق	92	4.0318	.46100	.04806
تقليل وقت العمل	92	3.9632	.43116	.04495
تخفيض التكاليف	92	3.9022	.46646	.04863
حجية الاثبات	92	3.9256	.53202	.05547
الانحرافات	92	3.9975	.49544	.05165

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
جودة التدقيق	21.467	91	.000	1.03177	.9363	1.1272
تقليل وقت العمل	21.428	91	.000	.96321	.8739	1.0525
تخفيض التكاليف	18.551	91	.000	.90217	.8056	.9988
حجية الاثبات	16.687	91	.000	.92559	.8154	1.0358
الانحرافات	19.311	91	.000	.99749	.8949	1.1001

The Electronic Audit and its Impact on the Audit Quality

At Audit Firms in Jordan (Field Study)

Abstract

This study aimed to identify the impact of e-audit implementation on the audit quality at the audit offices and firms operating in Jordan. To achieve this objective the study followed a descriptive analytical approach to the appropriateness of the nature of the study, where the questionnaire was designed as a tool for data collection, 140 questionnaires were distributed, 108 questionnaires were recovered, 92 questionnaires were analyzed, Presented by %85 of returned questionnaire. The researcher used appropriate statistical methods through spss program.

Among the most important findings of the study, the use of electronic audit has an effect on the quality of the audit process, as characterized by the accuracy of the data output and arrangement. In addition, auditors practicing electronic audit process in an efficient manner because they realize that the E-Audit contains a lot of features in which they can adjust the quality of the external audit. Results of the study also showed that the audit offices and firms operating in Jordan applying e-audit in a high level.

The study concluded that a series of recommendations, including: Audit offices and firms operating in Jordan should carry on with the application of e-audit, and Work on the development of application methods. In addition, reconsider the traditional methods of external audit to keep pace with technological development. Finally, develop legislation requiring the application of electronic audit at the audit offices and firms operating in Jordan.

The Electronic Audit and its Impact on the Audit Quality

At Audit Firms in Jordan

(Field Study)

By

Ahmad Zuhier Mohammad Marie

Supervisor By

Dr. "Mohammad Noor" Hasan Al-Smadi

A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master's in Accounting

The Deanship of Graduate Studies
Zarqa University
Zarqa-Jordan
January, 2015